

تقرير الإسكوا السنوي 2019



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



نحو المزيد من المساواة

رؤيتنا



طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنَا استقرارٌ
وعدُلٌ وازدهار

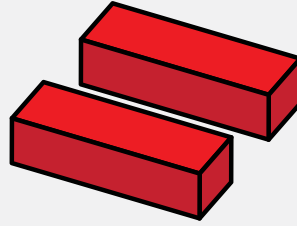
رسالتنا



بشغفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية
على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

تقرير الإسكوا السنوي 2019: نحو المزيد من المساواة



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



© 2020 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني

لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها.

ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة،

ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

www.twitter.com/UNESCWA

www.unescwa.org

www.facebook.com/unescwa

المحتويات

7	تصدير
11	الإسكوا في سطور
14	عام في سطور: محطات بارزة
16	الإسكوا في أرقام
18	الإسكوا بالصوت والصورة
21	عدم إهمال أحد
25	النساء
28	المهاجرون
31	المقيمون في مناطق وبلدان محتلة أو متضررة من الحروب، أو نازحون داخلياً
33	الأشخاص ذوو الإعاقة
35	أكثر تكاملاً وأوسع معرفة
37	الإحصاءات والبيانات
38	التجارة والنقل
40	التكنولوجيا والتحول الرقمي
44	الغذاء والمياه
47	الطاقة والعمل المناخي والبيئة
50	تمويل التنمية
52	شراكات من أجل التنمية
54	المعلومات الإدارية والمالية
59	أهم المطبوعات

تصدير

كان العقد الماضي شاقاً على المنطقة العربية. ففيه عانت بلدان عديدة من حروب أهلية، وفيه شهدت بلدانٌ أخرى عدم استقرار سياسياً واقتصادياً خطيراً. وتحت وطأة هذه الظروف، أمسى رفاه ملايين البشر في شتّى أنحاء المنطقة معرضاً للخطر. كثيرةٌ هي الأرواح التي أزهقت، وأكثرُ منها الأرواح التي بقيت عالقةً على طريق النزوح، وفي شباك الفقر والحرمان من أبسط حقوق الإنسان ومتطلبات البقاء، مثل الغذاء والماء والتعليم.



كانت المنطقة قد خطت بعض الخطوات على طريق التعافي. ولكن، في نهاية عام 2019، أصابها أشرس تهديد صحي منذ عقود، هو جائحة كوفيد-19. تهديدٌ ألحق الخراب بحياة الناس، والمجتمعات، والاقتصادات، والنُظُم الصحية في جميع أنحاء العالم. نكتب هذا التقرير وفرص تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقتنا تتضاءل. ولكننا، في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، سنواصل بذل كل ما في وسعنا لمؤازرة دولنا الأعضاء كي تتعافى وتعيد ترتيب أولوياتها، من أجل التقدّم نحو أهداف التنمية المستدامة. فاليوم، أكثر من أي وقت مضى، خطة عام 2030 وأهدافها العالمية هي خريطتنا وبوصلتنا.

في هذا الإصدار من تقريرنا السنوي، نركّز على عام 2019. فلنقلّب معاً صفحاته، ولنستعرض معاً ما حققناه من إنجازات وما واجهناه من صعوبات. لنستخلص الدروس لمستقبل يجب أن نكون فيه، أكثر ابتكاراً، ومرونةً، وثباتاً على المسار الصحيح.

في عام 2019، حقّقنا في الإسكوا إنجازاتٍ نعتزّ بها. ففي نيسان/أبريل، استضافنا المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي نعقدّه سنوياً. منتدى يجسّد روح التعاون والتكامل التي لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة حتمية للبقاء، وتكامل يعكس الروح الجوهرية لخطة عام 2030 التي تعدّ بـ «عدم إهمال أحد». نعتزّ بالعام 2019 أيضاً لأننا بذلنا فيه جهوداً طموحةً لإصلاح منظمّتنا. ففي عالمنا المشوّب بعدم اليقين، والتقلّب، والتراجع عن مبدأ تعددية الأطراف، وتباطؤ النمو، وتفاقم

عدم المساواة، كان لا بد من إعادة النظر في نموذج التنمية في البلدان العربية، وفي دور الإسكوا، ليصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقتنا بحلول عام 2030 قريب المنال.

ومع إعادة ترتيب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفي ظل الاضطرابات المستمرة في المنطقة، كان لا بد من تقييم ذاتي لعمل الإسكوا، ولنقاط قوتها والتفكير في سُبُل توظيفها للعمل بفعالية أكبر. والتوجّه الاستراتيجي الجديد للإسكوا، الذي بدأ تنفيذه في نهاية السنة، يتيح هيكلياً ونهجاً جديدين للعمل من أجل الارتقاء بالدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لكي تُنجز ما وضعت من رؤى إنمائية، فتتقدم باتجاه أهداف التنمية المستدامة.

يقوم برنامج الإسكوا المنقّح على نهج «مجموعات العمل المترابطة»، الذي بموجبه تتحمّل المجموعات جميعها مسؤولية جميع البرامج الفرعية؛ وليس على نهج العمل ضمن شُعَب منفصلة، الذي بموجبه تتولّى كل شُعبة مسؤولية برنامج فرعي محدّد. ونَهج مجموعات العمل المترابطة يضمن الترابط والتكامل في عمل الإسكوا، ويحايي الطابع المتكامل لخطة عام 2030.

ويتضمن برنامج الإسكوا المنقّح البرامج الفرعية الستة المترابطة والمتكاملة التالية:

1. تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية.
2. السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة.
3. الازدهار الاقتصادي المشترك.
4. الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا.
5. تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.
6. الحوكمة والوقاية من الصراعات.

انطلاقاً من الإطار التوجيهي لخطة عام 2030، صُمّمت الهيكلية الجديدة بحيث تتيح العمل على مواجهة أكبر العوائق التي قد تَحُول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وتشدّد هذه الهيكلية على مبدأين أساسيين، هما عدم إهمال أحد، والحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق. وترمي هذه الهيكلية إلى دعم الدول الأعضاء في بناء مجتمعات شاملة للجميع ومنيعة ومستقرة وسلمية، مجتمعات تضمن حياة كريمة للجميع ومستقبلاً أفضل للأجيال المقبلة.

لهذا السبب، اخترنا موضوع المساواة موضوعاً رئيسياً لتقريرنا السنوي لعام 2019، فهي الركيزة الأساسية لسلامة الأمم، وعدالة المجتمعات، وشمول النمو واستدامته. وفي خضمّ جائحة كوفيد-19، تبرز الآثار المدمرة لعدم المساواة بشكل صارخ. فعدم المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتغذية الكافية والحماية الاجتماعية يعرّض للخطر حياة البشر وسُبُل معيشتهم على السواء. في عام 2019، أصدرنا تقريراً رئيسياً بعنوان إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية، ركّزنا فيه على الأبعاد غير المتعلقة بالدخل للامساواة في الصحة والتعليم والظروف المعيشية. وحلّلنا دوافع عدم المساواة ضمن هذه المجالات، ولا سيما تردّي الهياكل الاقتصادية وسوء الإدارة. وهذا التقرير ليس إلا واحداً من أنشطة عديدة اضطلعنا بها في عام 2019، مسترشدين بهدف

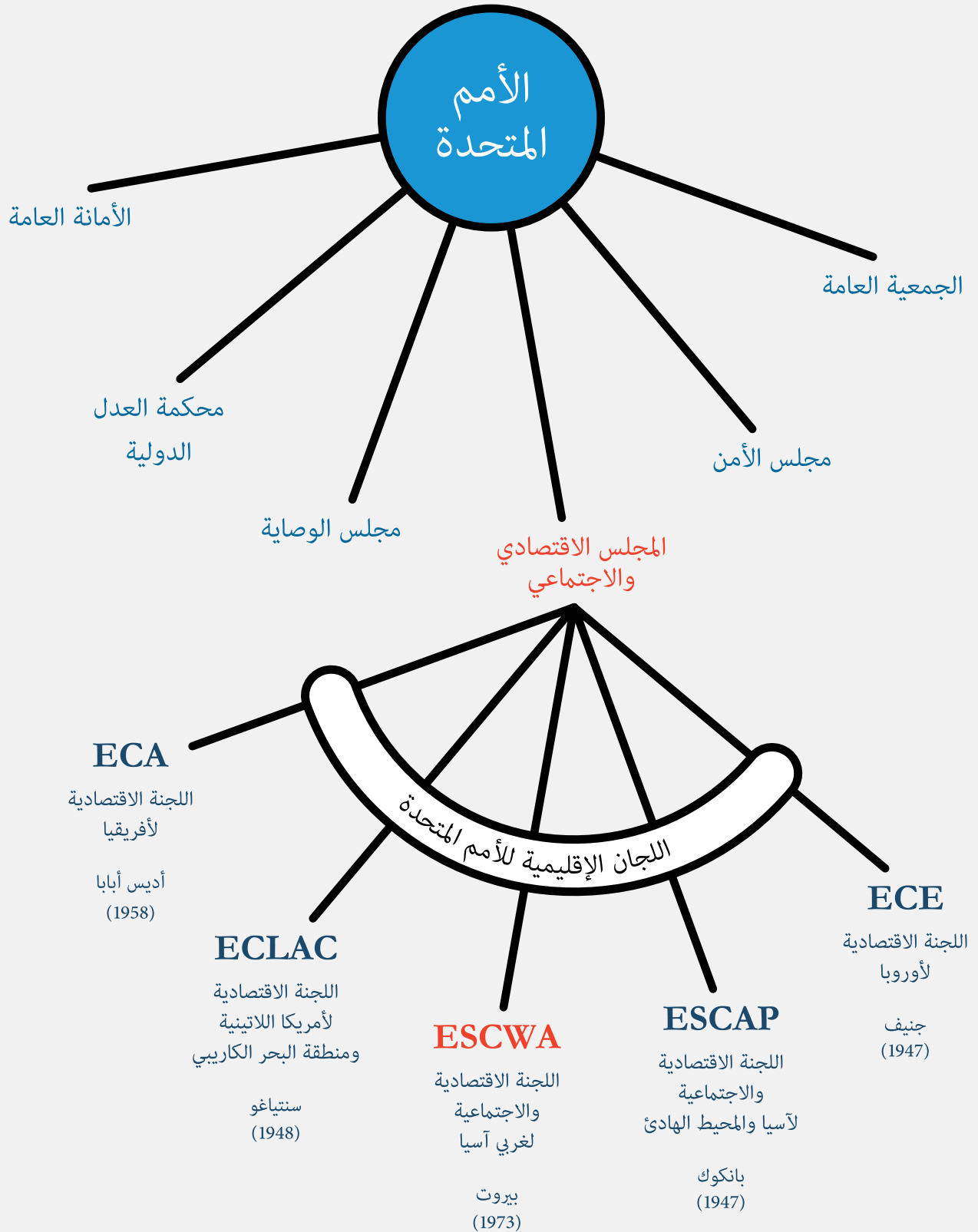
هو تعزيز المساواة في منطقتنا. هذه المنطقة المعروفة، للأسف، بأنها من أكثر المناطق لامساواة في العالم.

ختاماً، أعدنا النظر في النهج الذي اتبعناه في إعداد تقاريرنا السنوية سابقاً. فارتأينا، في هذا التقرير، أن نبتعد عن اللغة التقنية البحتة، وأن نعتمد أسلوباً أكثر جاذبية وسلاسة، كي لا يكسب التقرير اهتمام الزملاء المختصين فحسب، بل اهتمام عموم الجمهور أيضاً. هدفنا هو إبراز الترابط بين جميع أوجه عملنا، وذلك من خلال سردٍ سلس يبيّن بوضوح الجهود الدؤوبة التي بذلتها الإسكوا في عام 2019.



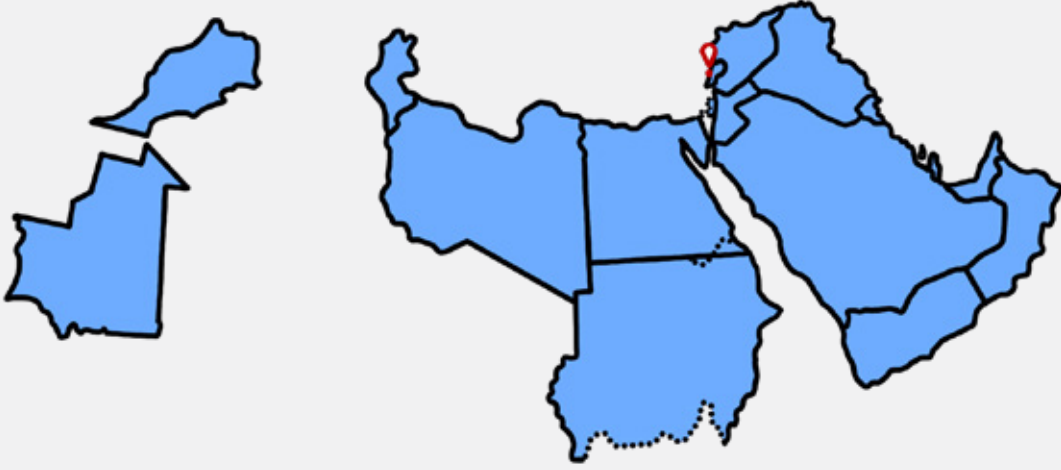
رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة

والأمينة التنفيذية للإسكوا



الإسكوا في سطور

تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة العربية. وهي الذراع الإقليمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والمنبر الذي ينقل صوت البلدان العربية إلى الساحة الدولية. وفي حين تختلف الدول الـ 18 الأعضاء في الإسكوا في بعض النواحي، فهي تختزن تراثاً ثقافياً وتاريخياً ولغوياً مشتركاً، وأمامها تحديات وفرص إقليمية مشتركة لعل أفضل طريقة لمواجهتها أو الاستفادة منها هي العمل الجماعي المنسق والمتآزر.



الإسكوا هي واحدة من خمس لجان إقليمية في العالم، مقارّتها في أديس أبابا وبانكوك وجنيف وسانتياغو. وهذه اللجان هي منابر حكومية دولية تؤدي دوراً فريداً من نوعه في النهوض بالتكامل الإقليمي، وإرساء القواعد والمعايير الإقليمية، وتبادل الخبرات، وتعزيز التعاون. وتتميز هذه اللجان بدورها المهم في تشجيع اتباع نهج شامل في تحقيق التنمية في مناطقها، وفي تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في دولها الأعضاء.

وبفضل الصلاحية الممنوحة لها للدعوة إلى الاجتماعات، تعمل الإسكوا على الارتقاء بالحوار وتبادل المعرفة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، ولا تدّخر جهداً للنهوض بالتعاون بين المناطق وتعزيز الشراكات الفعّالة بين بلدان الجنوب. ومن الأولويات العليا لديها تنفيذ الأطر السياسية الدولية في المنطقة العربية، وعلى رأسها خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

كيف نعمل؟



في مجال التنمية، ومستعينةً بالبحث والتحليل، تربط الإسكوا المعرفة بالسياسات. فهي، بموجب الصلاحية الممنوحة لها للدعوة إلى الاجتماعات، تجمع واضعي السياسات والباحثين والخبراء والجهات المعنية، وتزوّدهم بالمعرفة سبيلاً إلى الحوار البناء والعمل المشترك من أجل تحقيق التنمية. وتؤدي الإسكوا أدواراً أربعة أساسية، بوصفها:



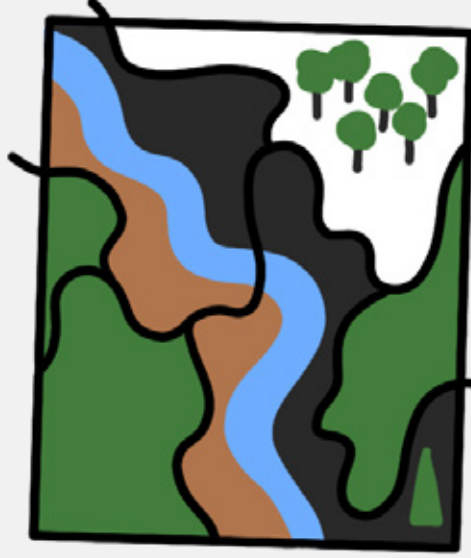
صوت المنطقة

هي منبر إقليمي يتيح للدول الأعضاء التداول، والتنسيق، وبناء التوافق، والتوعية



مركز الفكر في المنطقة

هي منبع للبحوث المبتكرة الذي تدعم الإسكوا من خلاله جمع البيانات ذات الجودة وتحليلها، لوضع سياسات تطلّعية مرتكزة على الأدلة



بيت الميثورة من أجل المنطقة

هي تقدّم خدمات استشارية وفنية لدول المنطقة، وتعمل على بناء قدراتها، وتدعمها في اعتماد المعايير والسياسات



مصدر دعم للمنطقة في تحقيق خطة 2030

هي شريكة للدول الأعضاء، تؤازرها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

عام في سطور: محطات بارزة



كانون الثاني/يناير

11-10، بيروت

منتدى منظمات المجتمع المدني
تحضيراً للقمّة العربية التنموية
الاقتصادية والاجتماعية

25-24، بيروت

المنتدى البرلماني حول خطة التنمية
المستدامة لعام 2030 في المنطقة
العربية

30-29، بيروت

اللجنة الإحصائية، الدورة
الثالثة عشرة

30، بيروت

إطلاق بوابة الإسكوا للبيانات

شباط/فبراير

7-6، دبي، الإمارات

العربية المتحدة

اجتماع الخبراء حول التقارير الوطنية
للتنمية الرقمية

19-18، بيروت

اجتماع فريق الخبراء حول اللامساواة
المتعددة الأبعاد في الدول العربية

28-25، بيروت

ورشة العمل الإقليمية الأولى حول
إصلاح الحماية الاجتماعية
في البلدان العربية

28-27، القاهرة

الاجتماع التشاوري الإقليمي حول
البيئة والموارد الطبيعية تحضيراً
للمنتدى العربي للتنمية المستدامة
لعام 2019

آذار/مارس

6-4، بيروت

الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء
وألية الوصول إلى التمويل المستدام في
المنطقة العربية

6، نيويورك

الإعاقة بالإحصاءات - حدث على
هامش دورة اللجنة
الإحصائية الخمسين

21-20، بيروت

لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية،
الدورة الثانية

22-21، بيروت

الاجتماع التشاوري الإقليمي حول
تغير المناخ تحضيراً للمنتدى العربي
للتنمية المستدامة لعام 2019

28-27، بيروت

ورشة عمل حول تنمية القدرات
في مجال تقدير التكلفة الاقتصادية
للعنف ضد المرأة

نيسان/أبريل

7-1، اسطنبول، تركيا

الاجتماع الإقليمي لتطوير مبادرات
القوة الشرائية

8، بيروت

اجتماع فريق الخبراء حول التمكين
والشمول والمساواة كمسارات للسلام
والتنمية المستدامة في المنطقة العربية

11-9، بيروت

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
2019

18-17، بيروت

اجتماع فريق الخبراء حول نُظُم
الملكية الفكرية في المنطقة العربية

أيار/مايو

16-13، القاهرة

ورشة عمل إقليمية تدريبية حول
إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء

23، بيروت

اجتماع حول القيادة من أجل التنقل
الآمن في المدن

حزيران/يونيو

16-15، مراكش، المغرب

اللجنة التنفيذية، الاجتماع السادس

25-24، بيروت

ورشة عمل إقليمية لمناقشة إطار
مرصد الإنفاق الاجتماعي
في الدول العربية

25-24، بيروت

لجنة الطاقة، الدورة الثانية عشرة

28-27، بيروت

لجنة الموارد المائية،
الدورة الثالثة عشر

تموز/يوليو

2-1، تونس

اجتماع رفيع المستوى حول مستقبل
التكامل الاقتصادي العربي في نظام
تجاري عالمي متغير

4-2، بيروت

ورشة عمل إقليمية حول الحكومة
المفتوحة والتكنولوجيات البازغة في
المنطقة العربية

17-15، القاهرة

ورشة عمل إقليمية حول إعداد الإطار
العربي المشترك لكفاءات الكوادر العليا
في القطاع العام

25-23، تونس

ورشة عمل إقليمية حول قياس الفقر
في البلدان العربية

31-30، عمان

اجتماع فريق الخبراء حول نقل
التكنولوجيا الخضراء وتكييفها
واستثمارها من أجل تنفيذ الهدف 12
من أهداف التنمية المستدامة

تشرين الثاني/نوفمبر

24-23، عمان

اجتماع فريق الخبراء حول الشراكة
بين القطاعين العام والخاص حول
الموانئ

27-26، عمان

لجنة المرأة، الدورة التاسعة

28، عمان

الاجتماع الثاني لفريق الإسكوا لخبراء
الوقود الأحفوري

28-27، عمان

اجتماع إقليمي حول تعزيز الأمن
الغذائي والمائي في المنطقة العربية

28، عمان

اجتماع رفيع المستوى حول التقدم
المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل
بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً

آب/أغسطس

22-19، بيروت

ورشة تدريبية حول استخدام إطار
رصد الأمن الغذائي في الدول العربية

كانون الأول/ديسمبر

4-3، القاهرة

المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي
من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة
والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على
السياسات في المنطقة العربية

9-8، عمان

لجنة السياسات التجارية في الدول
الأعضاء في اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا، الدورة الأولى

10-9، عمان

لجنة النقل واللوجستيات،
الدورة العشرون

12-11، عمان

لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء
في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا، الدورة الأولى

16-15، القاهرة

ورشة عمل حول عدم إهمال أحد:
تقييم وتحديد الإعاقة كأداة لتحقيق
إدماج أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة
في البلدان العربية

22-21، عمان

الدورة الاستثنائية السادسة للجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تشرين الأول/أكتوبر

1، عمان

اجتماع فريق الخبراء حول الأوضاع
المعيشية والتنمية في الأرض
الفلسطينية المحتلة في ظل الاحتلال:
العوامل المحددة، والانعكاسات،
واستراتيجيات الشعب الفلسطيني
للتكيف والصمود

9-8، بيروت

لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة
الثانية عشرة

11-10، بيروت

ورشة عمل حول الاستعراضات
الوطنية الطوعية في المنطقة العربية

16-15، بيروت

ورشة عمل إقليمية حول تسريع
تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية
المستدامة بالاعتماد على تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات

31-29، عمان

ورشة عمل حول إحصاءات الإعاقة
في المنطقة العربية: توسيع نطاق
التغطية بحيث لا يستثنى أحد

أيلول/سبتمبر

6-5، بيروت

ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات
حول تقدير التكلفة الاقتصادية
للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية

20-19، بيروت

الاجتماع الإقليمي الثاني حول تعزيز
التخطيط الإنمائي الوطني المتكامل في
المنطقة العربية

30، بيروت

اليوم الدولي للترجمة 2019: في
اللغات قوة

30، الرباط

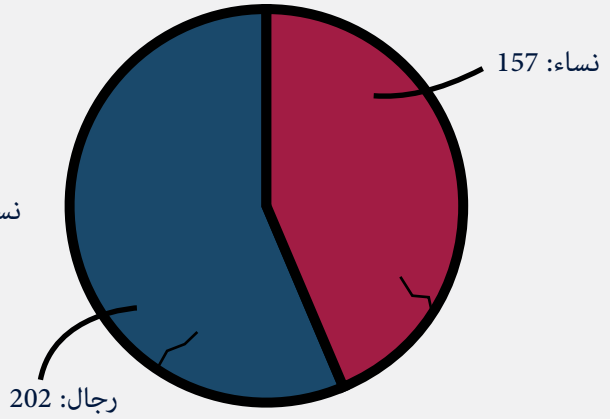
اجتماع فريق الخبراء المعني بتقييم
بيانات التعداد العام للسكان في
البلدان العربية

الإسكوا في أرقام

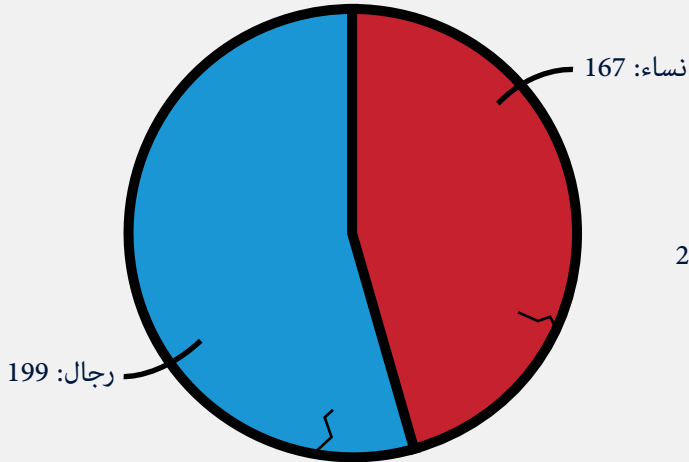
الموظفون

موظفو الإسكوا نساءً ورجالاً (2018-2019)

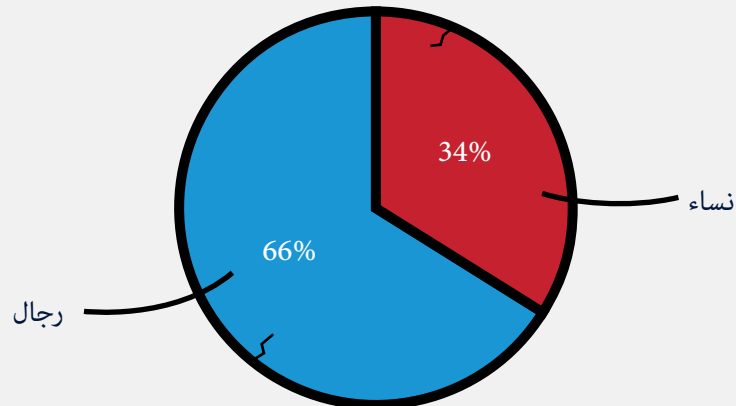
كانون الأول/ديسمبر 2018



كانون الأول/ديسمبر 2019



مناصب قيادية في عام 2019



الزوار



ترحب الإسكوا بالعديد من الزوار في مقرها في بيت الأمم المتحدة في بيروت، لبنان. وفي كل عام، يزداد عدد من يقصدونها لحضور اجتماعات الخبراء والاجتماعات الحكومية، والمناسبات الخاصة والمنتديات الرفيعة المستوى، أو لاستشارة خبراءها ومناقشة المسائل الإنمائية معهم. ومن بين هؤلاء الزوار واضعو سياسات، وباحثون، ومناصرون من المجتمع المدني، وطلاب، وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال التنمية من مختلف أنحاء المنطقة والعالم.

في عام 2019، استقبلنا في مبنى الإسكوا 15,429 زائراً، بمعدل 1,200 زيارة شهرياً، في زيادة بنسبة 25 في المائة عن عام 2018.

مجموع عدد
الزوار



الإسكوا بالصوت والصورة



خطت الإسكوا خطوات واسعة في مجالي الاتصال والتواصل خلال عام 2019. فقد حققت، مقارنةً بالعام السابق، ارتفاعاً يزيد عن 50 في المائة في معظم المؤشرات الكمية لحضورها بالقنوات الإعلامية التقليدية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد اعتمدنا نهجاً جديداً في التواصل يركّز على سرد الإنجازات بطرق بصرية، بما يتناسب مع اتجاهات استهلاك المعلومات في يومنا هذا ويوسع أثر عملنا وحضورنا. لقد أنشأنا استوديو لإنتاج مواد مرئية ومقاطع فيديو وصور بيانية وفقرات إعلانية قصيرة رفيعة الجودة، ولإجراء مقابلات مع مناصرين ومسؤولين مؤثرين. وبحلول نهاية العام، كنّا قد أصدرنا حوالي 240 مقطع فيديو.

كي يحترف موظفونا نقل رسائل الإسكوا بشكل أفضل، قدمنا لهم دورات تدريبية في مجالي التصوير الفوتوغرافي وسرد القصص لإنتاج مادة إعلامية أكثر تأثيراً حول أنشطتهم الفنية وإنجازاتهم. وفي ربيع عام 2019، شرعنا في إصدار نشرتنا الإخبارية الأسبوعية باللغة العربية، إلى جانب اللغة الإنكليزية، ليبقى جمهورنا في المنطقة مطلعاً على آخر أخبارنا.

جهودنا هذه أدّت إلى إيصال صوت الإسكوا بوضوح أكبر، وإلى تقريبها من دولها الأعضاء بمختلف مكوناتها أكثر، وذلك عن طريق وسائل الإعلام التقليدية والأدوات الافتراضية الشائعة داخل المنطقة وخارجها.

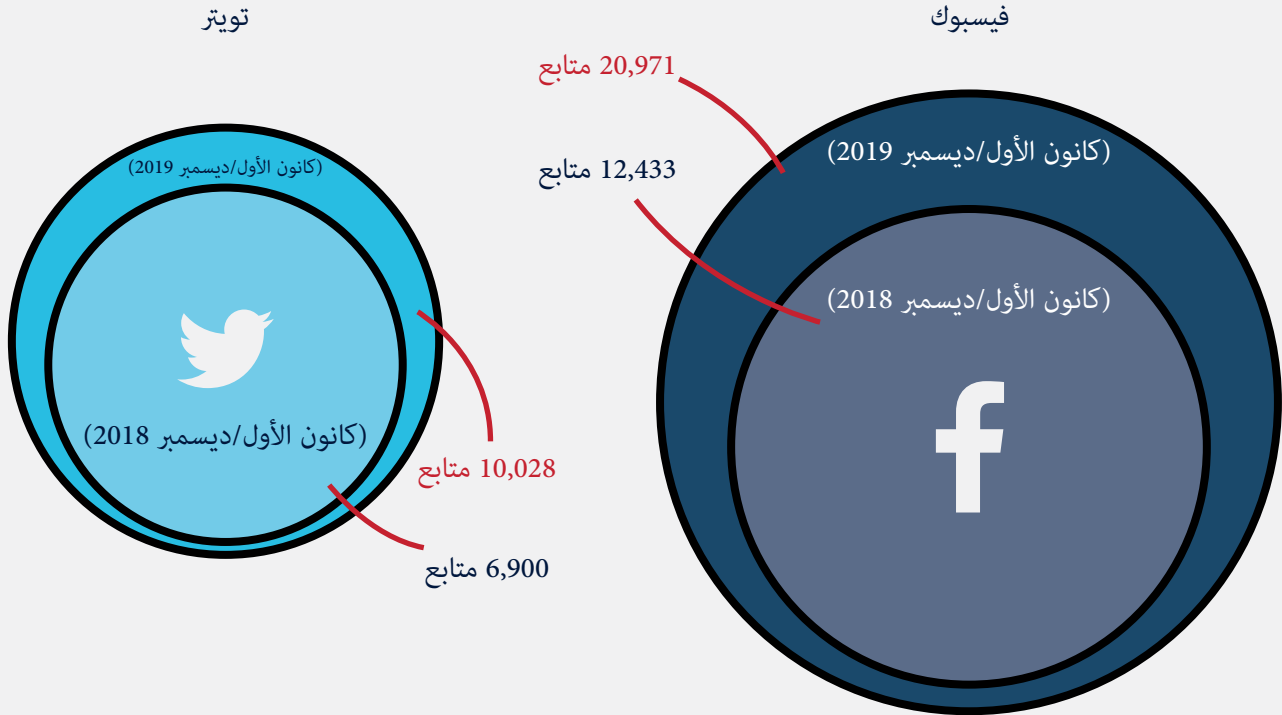
الإسكوا في الإعلام



في عام 2019، جاء ذكر الإسكوا في المطبوعات (الصحف والمجلات) وعلى التلفزيون والراديو 1,216 مرة.

على مدار السنة، واصلنا نقل صوت واحد متجانس عبر منصاتنا المختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال نشر رسائل موجزة ومتسقة منتظمة باللغتين العربية والإنكليزية. وارتفع عدد متابعينا على تويتر بنسبة 45.3 في المائة حتى وصل إلى 10,000 شخص، وعلى فيسبوك بنسبة 68.6 في المائة حتى وصل إلى 21,000 شخص. وفي نيسان/أبريل 2019، أنشأنا حساباً على إنستغرام (@unesewa)، نظراً إلى تزايد شعبية هذه المنصة في صفوف الشباب في العالم والمنطقة.

وسائل التواصل الاجتماعي



إنّ ما نصبو إليه في الإسكوا هو أن ينعم الجميع
في المنطقة العربية بحقوق متساوية، وأن
يعيشوا حياة كريمة؛ وأن تحقّق جميع البلدان
رخاءً يقطف كلّ منها ثماره؛ وأن تتحقّق التنمية
الاقتصادية من دون إلحاق الأذى بكوكبنا.

من هذا المنطلق، نؤازر الدول العربية لتحقيق خططها الإنمائية الوطنية وخطة عام 2030.
ومع أنّ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة،
يتناول تحديداً التفاوتات في الفرص والدخل وتوازن القوى، فإن العديد من الأهداف الأخرى تتناول
القضية عينها:

لا يعامل جميع الناس في جميع أنحاء العالم بالمستوى نفسه من الاحترام والاهتمام.

إزاء هذا الواقع، أول قاعدة نجهّد في الإسكوا لتحقيقها هي ...



عدم إهمال أحد



أي امرأة. أي فقير. أي مهاجر. أي لاجئ أو مشرد داخلياً أو متضرر من الحرب. أي شخص ذي إعاقة. أي أحد.

من المؤسف أن المنطقة العربية يشوبها نقص في المعرفة حول عدم المساواة بين المكونات المختلفة للمجتمع، داخل البلدان وفي ما بينها، على الرغم من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المعلنة ومن إدراج المساواة ضمن المقاصد في الدساتير المختلفة. وهذا النقص في المعرفة يسبب قصوراً كبيراً على مستوى تنفيذ السياسات في المنطقة.

للتصدي لهذا القصور، تعاوناً مع منتدى البحوث الاقتصادية، واستشرنا العديد من الخبراء في مؤسسات أكاديمية كبرى، على مدى عامين، من أجل "إعادة التفكير" في "حقائق" اللامساواة في المنطقة العربية. قررنا مقارنة القضية من خلال عدسات لا تقتصر على الدخل، لأنّ اللامساواة تطال أيضاً الصحة، والتعليم، والظروف المعيشية بشكل عام. وفوجئنا بأنّ هذا النهج المتعدد الأبعاد لم يُستخدم من قبل في المنطقة.

وصدر تقريرنا المعنون "إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية" في كانون الأول/ديسمبر 2019، مثيراً مناقشات حول سياسات المساواة في المنطقة. فنأمل أن يحفز تقريرنا هذا واضعي السياسات لإعادة النظر في السياسات الحالية، وأن يضع في متناولهم معرفة أكثر دقة لعدم المساواة يسعهم الاستعانة بها للتقدم في عملهم.

اللامساواة في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. انخفض متوسط نمو الدخل الفردي في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، لا سيما تلك المتضررة من الصراعات، مثل الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن.
2. تقلصت الطبقة الوسطى بشدة، حتى بلغت أقل من 40 في المائة مما كانت عليه. ومن المرجح أن تكون معدلات الفقر قد تجاوزت 25 في المائة في مصر والعراق والجمهورية العربية السورية واليمن.
3. 31.4 في المائة فقط من القوى العاملة في المنطقة العربية هم مساهمون فعليون في نُظُم المعاشات التقاعدية للشيخوخة ومشمولون بها، ما يعني أن أكثر من ثلثي القوى العاملة لن ينعموا بأي حماية اجتماعية في المستقبل.
4. لا تتجاوز حصة المرأة في فرص العمل بدوام كامل في القطاع الخاص النظامي نحو 15.4 في المائة في المنطقة، وهو ما يعادل نصف المتوسط العالمي تقريباً.
5. حققت المنطقة العربية مكاسب كبيرة في رأس المال البشري، اقترنت عموماً بتناقص في أوجه اللامساواة في ما حققته من نتائج.

الإحصاءات الرسمية حول الفقر هي أيضاً شحيحة في المنطقة العربية. في عام 2019، لم يقدم سوى عدد قليل فقط من البلدان العربية تقارير منتظمة عن خطوط الفقر، في حين لم يقدم بعض البلدان بتقديم هذه التقارير على الإطلاق، إذ إنَّ قياس الفقر بدقة عبر الزمن يتطلب عادة موارد مالية كبيرة. كذلك، في ظل النزاعات التي طال أمدها في بعض البلدان، بات من الصعب إصدار بيانات عن الفقر في الوقت المناسب.

إذاً، كيف يمكن للمنطقة أن تحقّق الهدف 1 من خطة عام 2030 بشأن القضاء على الفقر، بينما نحن لا نزال نتخبّط في قياسه؟ تلك هي القضية التي من أجلها قصد أعضاء فريقنا تونس، حيث أطلعوا ممثلي أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة على السُّبل التي من خلالها يقيسون الفقر، وعلى أسباب توفر البيانات أو عدم توفرها. وتناولوا أيضاً أساليب جديدة لقياس الفقر على نحو أدق وأكثر كفاءة.

الحماية الاجتماعية أداة بالغة الأهمية في مكافحة عدم المساواة. غير أنه رغم الاعتراف بأهميتها على الصعيد العالمي، لا تزال المناقشات جارية حول كيفية توفيرها. فتوفيرها يتطلب عملية معقّدة، تنطوي على تحديات تختلف بين بلد وآخر، ما يجعل من الصعب تحديد نهج واحد "صحيح" لتحقيقها. لننظر في النهج القائم على تقديم المساعدات الاجتماعية السخية، مثلاً. من ناحية، يمكن

لهذه المساعدات التخفيف من حدة الفقر، وضمان حد أدنى من مقومات البقاء للجميع. ولكن، من ناحية ثانية، يمكن أن يكون تقديم المساعدات مجرد هدر للموارد ما لم يكن مصمماً بحيث يستهدف أولئك الذين هم في حاجة إليها.

في تشرين الأول/أكتوبر، أصدرنا تقريراً عن إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، بينا فيه الإصلاحات الكبيرة والمتنوعة في مجال الحماية الاجتماعية التي قامت بها مختلف البلدان في جميع أنحاء المنطقة. وسلطنا فيه الضوء على خيارات السياسة العامة، والمفاضلات والتحديات، وذلك بهدف تزويد الحكومات بالمعرفة اللازمة لاتخاذ خيارات أفضل.

الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. يعمل عددٌ من الحكومات العربية على إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية، وعلى توسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي والصحي القائمة على الاشتراكات، وعلى الحد من تجزئتها وتحسين استدامتها المالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم هذه الحكومات بوضع خطط محددة جديدة لفئات معينة، وتوفير المعاشات التقاعدية وتقديمات التأمين الصحي ضمن حُزم، وبدعم الاشتراكات بشكل مستهدف، وبتنفيذ إصلاحات معيارية مثل رفع سن التقاعد.
2. في مجال الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، تعمل الحكومات على تخفيض الإعانات الشاملة أو إلغائها، والانتقال إلى تقديم مساعدة أكثر استهدافاً (عادةً ما تكون في شكل تحويلات نقدية) و/أو تقديم خدمات الرعاية الصحية.
3. يستدعي الطابع المعقّد لنُظُم الحماية الاجتماعية وضع آليات ذكية للإدارة تضمن التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والجهات الفاعلة الأخرى. وتعمل حكومات عربية عديدة بالفعل على ضمان التكامل ما بين السجلات الاجتماعية ونُظُم المعلومات الإدارية لتحسين التعاون بين المؤسسات الحكومية.
4. ينبغي إدراج نُظُم الحماية الاجتماعية في إطار السياسات الاجتماعية المختلفة كتلك المتعلقة بالعمل، والتعليم، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الريفية والحضرية، والخدمات الاجتماعية عموماً، وذلك لتعزيز أوجه التآزر بين تلك النُظُم والسياسات والحد من آثارها السلبية المحتملة على بعضها البعض.
5. لتتسم نُظُم الحماية الاجتماعية بالإنصاف والموثوقية، لا بد من إجراء حوار اجتماعي واسع النطاق بشأنها.

على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت المنطقة العربية تحسناً كبيراً بحسب مؤشرات التنمية الرئيسية. غير أن المجتمعات لم تعتنق بعد مبادئ العدالة الاجتماعية بشكل كامل، أي الحقوق والإنصاف والمساواة والمشاركة. ويظهر هذا القصور في تزايد أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان وداخلها. على سبيل المثال، لا تزال البطالة بين الشباب في المنطقة العربية، حيث تبلغ 26 في المائة، هي الأعلى في العالم. ولا تزال ندرة فرص العمل اللائق تلقي بالكثيرين على طريق الهجرة، أو تدفعهم إلى وظائف رديئة النوعية بالكاد توفر لهم أي حماية اجتماعية، هذا إن وفّرتها.

في ظلّ هذا القصور المتعدد النواحي، كان لا بد من إعادة التفكير في نموذج التنمية في المنطقة العربية. لذلك، أنشأنا مجموعة من المنتجات المعرفية وأدوات بناء القدرات، لمساعدة الحكومات على تعميم مراعاة العدالة الاجتماعية في سياساتها وعلى تصميم سياسات محورها المساواة.

كانت تونس من أوائل البلدان التي أعربت عن حاجةٍ إلى إصلاح خططها الإنمائية بالاستعانة بنهجنا الجديد. وبالفعل، نحن نعمل بشكل وثيق مع الحكومة التونسية لتعميق فهم اللامساواة وقياس دوافعها في البلد، ولتعزيز قدرة الحكومة على وضع سياسات محورها المساواة.

وقد توجّ هذا العمل التعاوني في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عندما عقدنا اجتماعاً رفيع المستوى لكبار المسؤولين في تونس، بهدف اعتماد خارطة طريق يسترشدون بها في تصميم السياسات المنشودة. وقد حفّز الزخم الذي نشأ في تونس بلداناً أخرى، مثل السودان ودولة فلسطين ومصر واليمن، على طلب دعمنا لتنفيذ إصلاحات مماثلة في خططها الإنمائية.

في كانون الأول/ديسمبر، أطلقنا أيضاً "مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية: أداة لدعم إصلاح الميزانية والسياسات المالية". والهدف من المرصد مساعدة الحكومات على توجيه نفقاتها الاجتماعية بشكل أفضل، للوصول إلى أكثر الفئات تعرّضاً للخطر وللنهوض بالعدالة الاجتماعية. وتتيح هذه الأداة للسلطات المالية آليةً لرصد الإنفاق الاجتماعي العام وتعديل خياراته، من أجل تحقيق أولويات التنمية الاجتماعية وما يتعلق بها من أهداف التنمية المستدامة.

لقد طوّروا "المرصد" بناءً على نتائج سلسلة من أوراق العمل والمنشورات التي أصدرناها حول السياسات المالية للدول العربية، ونظمنا عدة ورش عمل مع ممثلي الدول من أجل وضع اللمسات الأخيرة على عناصره. ونحن الآن نعمل على تنقيحه، بحيث يناسب مع الاحتياجات المحددة للعديد من البلدان، بما في ذلك الأردن وتونس ودولة فلسطين والكويت.

ولا يقتصر اهتمامنا على عموم السكان الذين يعانون من عدم المساواة، إذ إننا كثيراً ما نكافح من أجل ضمان احترام فئات ديمغرافية محدّدة ومنحها نفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الآخرون. فئات عديدة لا نركّز على أيّ منها بقدر ما نركّز على ...

النساء



لأنَّ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، لا يزال بعيداً المنال في بلدان المنطقة، على الرغم من التقدم المحرّز.

ولأنَّه حتى في كنف النظام الذي من المفترض أن يكون مسؤولاً عن ضمان العدالة وتحقيقها، أي القانون، لا تُعامل المرأة بمساواة ولا بإنصاف. بل إنّ العديد من الحواجز التي تحول دون تحقيق المرأة لكامل إمكاناتها مكرّسة في الدساتير وقوانين العمل وقوانين العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية والمعايير الاجتماعية في بلدان المنطقة. وحتى يومنا هذا، لم توضع في بعضها التشريعات اللازمة بشأن قضايا مثل العنف الأسري، والاغتصاب الزوجي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال.

يُسعدنا أننا في كانون الأول/ديسمبر 2019 أطلقنا التقرير حول العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون: تحليل التقدم والتحديات في المنطقة العربية، الذي ساهمنا في إعداده إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والتقرير، الذي جاء تنويجاً لأربع سنوات من التعاون الوثيق، يتّسم بعمق غير مسبوق. فهو يبحث في الأنماط والاتجاهات السائدة في جميع أنحاء المنطقة، ومنها مثلاً أنّ أياً من البلدان الـ 18 المشمولة بالدراسة لم يضع لغاية اليوم قانوناً لمكافحة الاغتصاب الزوجي.

وتقرير العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون يتضمن تقريراً فرعياً محدداً لكل بلد، فيه تحليل لجميع القوانين والتشريعات المتعلقة بصحة المرأة ورفاهها وأمنها. وهو لم يعط الدول الأعضاء صورة واضحة ومؤثرة بصرياً عن الثغرات القانونية التي تشوبها فحسب، بل أتاح لها أيضاً معرفة كيف استطاعت دولٌ أخرى في المنطقة، تحاكيها من حيث الخصائص الثقافية، معالجة تضارب القوانين وانعدام المساواة. فالدول كثيراً ما تقارن نفسها بغيرها، ونحن نبني أحياناً على روح المنافسة هذه لحثّها على العمل.

العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. ما لا يقل عن 11 دولة عربية لا تزال قاصرة عن منح المساواة للمرأة من خلال إعطائها الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها.
2. تشارك النساء بشكل رئيسي في الاقتصاد غير النظامي، حيث لا تطبق قوانين العمل بشكل عام وتغيب آليات الانتصاف.
3. في حين توجد قوانين ضد العنف الجنسي في معظم الدول العربية، لا يوجد سوى عدد قليل من الأطر القانونية الوطنية أو آليات المساءلة الوطنية الرامية إلى محاسبة مرتكبي العنف القائم على نوع الجنس أثناء الصراعات.
4. تشمل الإصلاحات الأخيرة التي طالت القوانين الجنائية في دول عربية عديدة إلغاء قوانين الزواج من المغتصب؛ وإلغاء القوانين التي تسمح بتخفيف عقوبة قاتل النساء؛ وسنّ قوانين تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال؛ وتعزيز قوانين مكافحة الاتجار بالمرأة.
5. يُعزى انخفاض مشاركة المرأة في السلك القضائي في الدول العربية إلى عوامل عدة، لعلّ أولها ضعف الالتزامات بالمساواة بين الجنسين في التشريعات والسياسات؛ والفكر الديني المحافظ؛ وتدني مستويات الشفافية في التعيينات؛ وأعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي الملقة على المرأة؛ ورسوخ القوالب النمطية المتعلقة بالمرأة؛ وتجزؤ الدعم المقدم من الآليات الوطنية للمرأة والمجتمع المدني.

وفي أرياف المنطقة العربية، لا تزال المرأة تعاني من نقص في الفرص والتعليم يضعها في حالةٍ من الحرمان الاقتصادي. وفي تونس العاصمة، يومي 22 و23 تشرين الأول/أكتوبر، وفي عمان يومي 20 و21 تشرين الثاني/نوفمبر، ركّزنا جهودنا على تمكين المرأة في الأرياف، من خلال تنظيم ورش عمل وطنية تحت عنوان "تمكين المرأة وتنمية ريادة الأعمال في السياق الريفي: دور الطاقة المتجددة". وأتاح ورش العمل هذه تبادل خبرات النساء في ريادة الأعمال ومبادراتهنّ، بين مختلف المنظمات والأفراد الذين توفرت لهم الفرصة للمشاركة في الحوار والتعلّم.

بالطبع، المرأة الريفية ليست الوحيدة المستفيدة من الاطلاع على مزيد من المعلومات حول الابتكار وريادة الأعمال، إذ إنّ المستفيدين هم النساء والشباب بشكل عام. فعدم مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة يضرّ بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان العربية؛ غير أنّ التكنولوجيات الجديدة والتحوّلات الكبرى التي تطلّ الاقتصادات بدأت بتغيير هذا المشهد. وما برحت مفاهيم

جديدة للتشغيل والعمل تنشأ باستمرار، مولدةً معها فرصاً جديدة للنساء والشباب. وصحيح أن أعداد رواد الأعمال من النساء والشباب آخذة في الازدياد في المنطقة، غير أن تحديات عديدة لا تزال قائمة. ولهذا السبب، أصدرنا في آب/أغسطس 2019 تقريراً حول الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات أمام الشباب والنساء في المنطقة العربية، بهدف إطلاع الجهات المعنية على المشهد القائم، ومساعدتها للتقدم باتجاه الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

التشغيل والابتكار في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. بلغت نسبة بطالة الشباب 30 في المائة تقريباً في المنطقة العربية؛ وهي الأعلى في العالم، وتتجاوز إجمالي معدّل البطالة بثلاثة إلى أربعة أضعاف. وتطال البطالة بشكل خاص المتعلّمين من الشباب والشابات.
2. معدل مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة هو الأدنى في العالم؛ وقد بلغ هذا المعدّل 20.9 في المائة في عام 2017، أي أدنى بـ3.5 مرات من معدل مشاركة الرجل وما يمثل تحسّناً لا يُذكر مقارنةً بما كان عليه عام 2000، حينما بلغ 19.7 في المائة.
3. القدرة التنافسية للبلدان العربية منخفضة بشكل عام، وقصورها واضح في مجالات الابتكار، والجهوزية التكنولوجية، وجودة التعليم العالي والتدريب ونتائجهما.
4. لا تزال بيئة الأعمال في المنطقة العربية سيئة، فقد شهدت منذ عام 2011 إما ركوداً وإما تدهوراً في معظم البلدان.
5. إن نهج الابتكار الشامل الجديدة، المرتكزة على الابتكار القاعدي والابتكار المناصر للفقراء والابتكار الاجتماعي، تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، وتزوّد رواد الأعمال في المنطقة العربية، شباباً ونساءً، بإمكانات ضخمة. وينبغي للحكومات والمستثمرين تشجيع هذه الأنواع من الابتكار في مختلف المجالات.

وفي عمّان، في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، نظّمنا حدثاً مهماً آخر دعماً للعمل من أجل حقوق المرأة، وكان ذلك استعراضاً إقليمياً رفيع المستوى للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، وهما المَعْلَمان البارزان اللذان تستعين بهما الدول في جميع أنحاء العالم في جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

وهذا الاستعراض الذي شاركت فيه الجهات المعنية كلها، بما في ذلك الآليات الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، شجّع الدول على الإبلاغ عن تقدّمها – في مجالات مثل التعليم والصحة والمشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي ومكافحة العنف ضد المرأة – وعن قصورها، كما شجّعها على مواصلة العمل بكل منهجية وتصميم. وقد برزت هذه العناصر في الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، الذي اعتمده المشاركون كوثيقة ختامية للحدث، والذي جرى تقديمه إلى الدورة الرابعة والستين للجنة الدولية المعنية بوضع المرأة والمعقودة في نيويورك في آذار/مارس 2020 بوصفه موقفاً موحداً للدول العربية.

نحن نعمل بجِدٍّ أيضاً لمساعدة فئة سكانية أخرى، هي ...

المهاجرون



بصفتنا لجنة اقتصادية واجتماعية للأمم المتحدة، نحن على ثقة بأن المهاجرين يؤدون دوراً حيوياً في تحقيق الوئام بين الأمم والثقافات، وفي النهوض بالتنمية في بلدانهم الأصلية والبلدان التي يقصدونها.



من المؤسف أن نهج إدارة الهجرة في الدول العربية وفي جميع أنحاء العالم مجزأ إلى حد ما، ما يضعف القدرة على الاستفادة من الهجرة، ويعرّض المهاجرين لمخاطر شديدة. ولمعالجة هذه المسألة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المعروف باتفاق مراكش بشأن الهجرة، وهو أول اتفاق شامل بشأن إدارة الهجرة.

اتفاق مراكش بشأن الهجرة: أهداف مختارة

الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.

الهدف 3: تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.

الهدف 16: تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.

الهدف 19: خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.

الهدف 20: تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.

الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

يمكن الاطلاع على القائمة بأكملها في نص الاتفاق (A/RES/73/195)

في كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدرنا تقريراً عن حالة الهجرة في المنطقة في ضوء أهداف اتفاق مراكش بشأن الهجرة. وشاركنا في تنظيم مؤتمر إقليمي في القاهرة، بهدف تبادل النتائج التي توصلنا إليها مع واضعي السياسات، وزيادة الوعي بهذه المسألة، وتحديد مستوى تنفيذ أهداف الاتفاق لغاية الآن. حضر المؤتمر ممثلون عن 16 دولة عربية، وأكدوا من جديد التزامهم بمواصلة العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف.

الهجرة في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. في عام 2018، استضافت المنطقة العربية 3.7 مليون لاجئ مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بينهم أكثر من مليوني لاجئ سوري. وفي العام نفسه، كانت المنطقة تأوي أيضاً 5.4 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
2. في عام 2018، كان شخصان من أصل كل خمسة أشخاص مصنّفين لاجئين من قبل المفوضية من المنطقة العربية. ومن بين الـ 8.7 مليون لاجئ عربي، كان 6.5 مليون لاجئ من الجمهورية العربية السورية وحدها.
3. أدّت الصراعات والضغوط البيئية إلى نزوح أكثر من 15 مليون شخص داخل بلدانهم، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق واليمن.
4. تبلغ هجرة اليد العاملة أعلى مستوياتها في جميع أنحاء المنطقة العربية. ففي عام 2017، كانت المنطقة العربية مكان عمل 24 مليون مهاجر تقريباً، أي نحو 15 في المائة من جميع العمال المهاجرين في العالم.
5. تشكل النساء نحو نصف السكان المهاجرين في بلدان المشرق والبلدان العربية الأقل نمواً، مقابل 35 في المائة فقط في بلدان المغرب العربي و28 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي.

أحياناً، يسلك الإنسان طريق الهجرة مدفوعاً بهدف وحيد، هو البحث عن فرص اقتصادية أفضل؛ وأحياناً أخرى، يهاجر الناس لأنهم ...

مقيمون في مناطق وبلدان محتلة أو متضررة من الحروب، أو نازحون داخلياً



في الإسكوا، لا ندّخر جهداً لحماية اللاجئين والنازحين داخلياً، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية هو أحد المبادئ الرئيسية التي نسترشد بها في عملنا. فقد نظمنا في عمّان، يومي 30 أيلول/سبتمبر و1 تشرين الأول/أكتوبر، اجتماعاً لفريق الخبراء بشأن الظروف المعيشية والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، احتلال عسكري لا يزال الأطول مدّة في العالم. في هذا الاجتماع، التقى أكاديميون وصحفيون وخبراء من منظمات دولية وغير حكومية من جميع أنحاء العالم، لتقييم تداعيات الاحتلال الإسرائيلي.



لقد كانت لأكثر من 52 عاماً من الاحتلال، في الواقع، آثار جمّة على المجتمع والاقتصاد والبيئة، آثار متعددة الأوجه

والأبعاد ومتوارثة من جيل إلى آخر. وحقوق الفلسطينيين ما برحت تُنتهك مراراً وتكراراً، وعلى نطاق واسع. ففي عام 2019، كان أكثر من 2.5 مليون فلسطيني مقيمين في ظل الاحتلال بحاجة إلى مساعدة إنسانية، وكان شخص من أصل ثلاثة يعاني من انعدام الأمن الغذائي (68 في المائة في غزة)، وأكثر من 29 في المائة من الفلسطينيين (53 في المائة في غزة) كانوا يعيشون تحت خط الفقر.

في الإسكوا، نواصل رصد السياسات والتدابير الإسرائيلية المؤذية للشعب الفلسطيني، ونواصل تحليلها وتقديم تقارير بشأنها. وكان اجتماع فريق الخبراء خطوةً إلى الأمام في فهم وتحديد الأثر الطويل الأجل للسياسات والممارسات الإسرائيلية على الفلسطينيين، إذ إنّ اجتماعات كهذا تخدم غرضين. الأول هو زيادة الوعي بآثار الاحتلال الإسرائيلي والمساعدة على ابتكار نُهج خارجة عن المألوف للتخفيف من حدة هذه الآثار والتكيّف معها. أما الثاني، فهو الإضاءة على أنّ أيّ تدابير أو سياسات تخفيفية لن تكون بديلاً عن إنهاء الاحتلال وضمان تحقيق العدالة وإعمال حقوق الإنسان بالكامل.

والعراق بلدٌ آخر يعاني من بعض تداعيات الصراع، وفي الوقت ذاته هو سائرٌ على طريق التعافي، فاللاجئون الذين رحلوا عنه بدأوا بالعودة إليه. لكن لا تزال إعادة إدماج هؤلاء اللاجئين في ديارهم غير سهلة، إذ تحول دونها تحديات في مجالات القدرات والتخطيط والتمويل. ولذلك، وضعت الحكومة العراقية "برنامجاً تجريبياً لإعادة تأهيل المناطق

المحرّرة". وفي الإسكوا، نظمنا سلسلة من ورش العمل المتعلقة بالتقييم المؤسسي، للمساهمة في تحديد الثغرات الرئيسية في القدرات وفي وضع وتنفيذ برامج تدريبية، وذلك من أجل إعادة بناء القدرات المؤسسية وتحسين أداء مؤسسات الدولة المتضررة من الصراع.

وفي 2 و3 أيار/مايو في بيروت، ومن 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر في أربيل (العراق)، استضفنا ورشتي العمل الثانية والثالثة من سلسلة ورش العمل، وخصصناها لمنطقة الحمدانية في محافظة نينوى. حضر ورشتي العمل عدد كبير من المسؤولين العراقيين التابعين لمؤسسات عامة محلية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التخطيط العراقية.

في الإسكوا، نحن نشرك أيضاً في تخطيط وتطوير برامج كاملة تهدف إلى المساعدة في إعادة تأهيل البلدان المنكوبة بالحروب وتعافيتها. فقد أنشئ برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا في عام 2012، وكان في السنوات السبع الأولى بعد إنشائه، أي في المرحلة الأولى من عمله، بمثابة منصة يمكن من خلالها للسوريين أن يتحاوروا بشأن قضايا تقنية، وأن يفكروا معاً في مستقبل بلدهم في خضمّ الصراع وفي أعقابها.

ومنذ الانتقال إلى مرحلته الثانية في عام 2019، يهدف برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا إلى ضمان أن يكون زمام العمل المنجز خلال المرحلة الأولى في أيدي طيف واسع من السوريين، وأن يحافظ هذا العمل على أهميته رغم تغيّر ملامح الواقع داخل الجمهورية العربية السورية. ويعمل البرنامج أيضاً على ترجمة العمل المنجز خلال المرحلة الأولى، والذي يهيمن عليه الطابع النظري، إلى أدوات ملموسة يمكن الاستعانة بها لتوجيه عمليّتي التعافي وإعادة الإعمار والتأثير فيهما. والعمل جارٍ على وضع برامج مماثلة لكل من ليبيا واليمن.

طيلة عام 2019، مضينا قدماً في تنفيذ مشروعنا المتعلق بالحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الذي يرمي إلى توفير منبر للليبيين للعمل معاً على صياغة رؤية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدهم، وعلى وضع خياراتٍ على مستوى السياسات لتحقيق هذه الرؤية. تعاقدنا مع خبراء ليبيين لإعداد دراساتٍ يمكن أن تكون أساساً للعمل المتعلق بالاقتصاد والمجتمع والحكم في ليبيا، ثم استرشدنا بنتائجها للتحضير لجلسات الحوار الحيّة التي ستُعقد في عام 2020.

ولم تنحصر الصراعات في البلدان المذكورة أعلاه، بل عانت المنطقة أيضاً من صراعات أخرى، ولأنّ بعض المخاطر تظهر قبل نشوبها وأثناءها وبعدها، يجب أن يكون واضعو السياسات والجهات المعنية قادرين على التنبؤ بهذه المخاطر والتهيؤ لها، فمن شأنها أن تجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان المنطقة بحلول عام 2030 مهمةً عسيرة.

أخذين ذلك في الاعتبار، استضفنا اجتماعاً حول "وضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية" في بيروت في 21 تشرين الأول/أكتوبر، حضره خبراء وصانعو قرارات في مجالات مثل الحوكمة، والاقتصاد، وتغيّر المناخ، والسياسة، والأمن. ونحن نأمل أن عملنا هذا يصب في تهيئة دولنا الأعضاء لدراء الصراعات قدر الإمكان.

وأخيراً، نحن نعمل على حماية حقوق ...

الأشخاص ذوي الإعاقة



لأنهم، منذ فترة طويلة جداً، مهمّلون في المنطقة العربية. ولأنهم لا يزالون يناضلون للقضاء على التمييز ضدهم، ويواجهون التحديات والصعوبات في سعيهم للحصول على الخدمات العامة، مثل النقل والتعليم.

غير أنّ ما يدعو للتفاؤل هو أنّ البلدان العربية ملتزمة بشكل متزايد بضمان إدماجهم، وهو ما يتجلى من خلال توقيعها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامها بها، ومن خلال صياغتها للاستراتيجيات والقوانين في بعض الحالات لضمان إحراز تقدم نحو إدماجهم.

وما برحنا نبذل جهوداً حثيثة لمساعدة دولنا الأعضاء في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم. ففي عام 2019، نشرنا ورقتين فنيّتين حول العقبات الماثلة أمام تنفيذ

المادتين 19 و33 من الاتفاقية، وحول إمكانيات تطبيقهما في المنطقة العربية. وتتعلّق المادة 19 بتوفير الرعاية للأشخاص ذوي

الإعاقة خارج المؤسسات، وبحقهم في العيش المستقلّ وقدرتهم على ذلك، بينما تتعلق المادة 33 بالترتيبات المؤسسية اللازم تنفيذها لضمان تنفيذ الاتفاقية.



اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنطقة العربية: خمس حقائق

1. تؤكد المادة 19 من الاتفاقية على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والإدماج في مجتمعاتهم المحلية، وتنص على عدم إجبارهم على العيش لفترات طويلة في مؤسسات الإيواء، وهو ما يؤدي في العادة إلى إقصائهم عن المجتمع.
2. تنص المادة 33 من الاتفاقية على إنشاء آليات تنسيق وطنية داخل الحكومة لتيسير تنفيذ الاتفاقية، وتؤكد على أهمية مشاركة المجتمع المدني، لا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، في عملية الرصد.
3. تضم مؤسسات الإيواء في المنطقة عدداً كبيراً من الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن العديد من الأطفال لأهل مطلّقين، ومن الأطفال القادمين من عائلات فيها أكثر من شخص واحد ذي إعاقة، ومن الأيتام، والأطفال ذوي الإعاقات المتعددة.
4. وفقاً لمقابلات أُجريت في 19 مؤسسة، فإن أغلبية الأشخاص ذوي الإعاقة المقيمين في هذه المؤسسات هم من الأميين. وقد بلغ عدد الذين تلقوا تعليماً رسمياً خارجها أقل من 5 في المائة من مجموع المقيمين فيها.
5. في 10 مؤسسات من أصل المؤسسات الـ19، توقّع الموظفون أن يبقى الأشخاص ذوو الإعاقة مقيمين فيها بشكل دائم، مشيرين إلى أنّ الوصم الاجتماعي هو العائق الرئيسي الذي يحول دون اندماجهم في المجتمع. إلا أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة يرون أنّ انعدام فرص العمل والتعليم هو العقبة الرئيسية التي تحول دون استقلاليتهم.

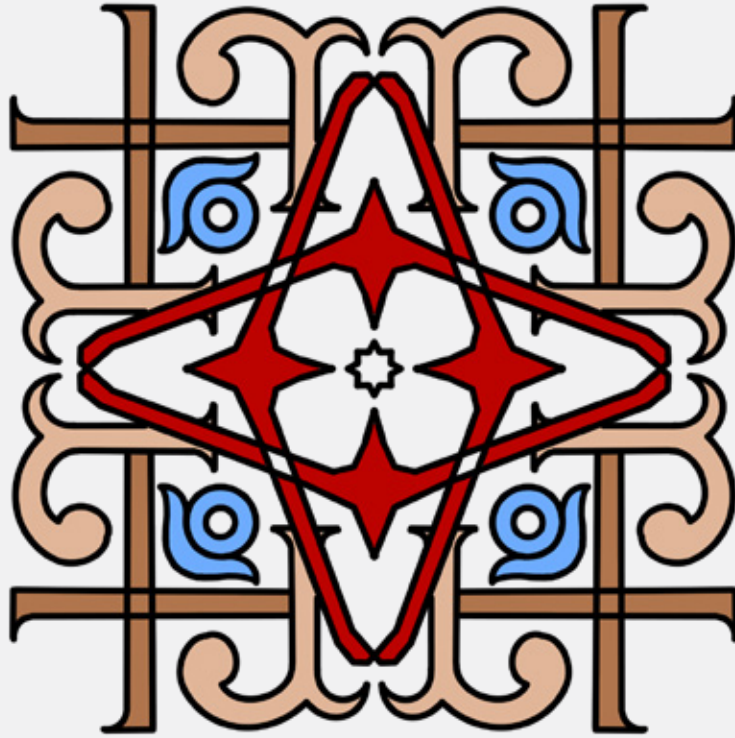
في 14 و15 كانون الأول/ديسمبر، استضافنا في القاهرة الاجتماع الرابع لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة، الذي حضره خبراء من الدول الأعضاء الـ18 للإسكوا. وأوصت لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا بإنشاء هذه الشبكة في عام 2016، ليتسنى لهؤلاء الخبراء تبادل المعرفة ودعم التعاون بين الحكومات. وخلال السنوات الأربع الماضية، أصبح فريق الخبراء منصة مستمرة وموثوقة لتبادل الآراء والتعلّم الجماعي.

بوصفنا لجنة اقتصادية واجتماعية، نعمل أيضاً على قضايا غير العدالة الاجتماعية. فنحن نعمل على إيجاد حلول للتصدي للتحديات الاقتصادية والاستفادة من الفرص المتاحة. وبوصفنا لجنة إقليمية، نسعى إلى ضمان أن تصبح منطقتنا ...

أكثر تكاملاً وأوسع معرفة

في المنطقة تكاملٌ بين دول تجمعها لغة واحدة، وثقافة وقيم مشتركة، وتاريخ وأهداف متقاطعة. مجموعة دولٍ لن يعود عليها المزيد من التكامل والتعاون إلا بالفائدة.

نحن نسعى جاهدين لتعزيز معرفة دولنا الأعضاء بالأدوات والفرص المتاحة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي المحلي والتي يمكن الاستعانة بها لتحقيق هذا التكامل: من التحول الرقمي والتكنولوجيات الجديدة، إلى إحصاءات النقل وحوكمة الإنترنت.



في المقام الأول، نحن نعمل بواسطة المعلومات والبيانات. نقوم بتجميع المعلومات وإنتاجها ونشرها وتعميمها وتسهيل تبادلها بين جميع الجهات المعنية. وكلّما استطعنا تزويد الجهات المعنية – الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة والمواطنون – بالمعرفة اللازمة، أصبحت هذه الجهات أكثر جهوزيةً وأكثر كفاءة.

في 16 و17 كانون الأول/ديسمبر، عقدنا في الرباط ورشة عمل تدريبية إقليمية حول قياس أداء التكامل الإقليمي ورصده وتقييمه، حضرها مسؤولون عن المفاوضات التجارية في وزارات التجارة والاقتصاد في 12 بلداً عربياً.

وهدفت هذه الورشة إلى مناقشة نظام مركّب من المؤشرات ولوحات النتائج واستخدامه في وضع سياسات تجارية تدفع عجلة النمو الاقتصادي قُدماً. صُمم هذا النظام ليناسب الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمتعلقة بمتابعة وتقييم أثر الاتفاقات التجارية القائمة، ولمساعدتها في التفاوض بشأن اتفاقات تجارية جديدة. وسيتم تحديثه بناءً على نتائج ورشة العمل، وسيبدأ العمل به في عام 2020.

كذلك، قمنا بتطوير النموذج الأولي والواجهة البيئية لأداة تفاعلية تحاكي مستويات التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في ظل سيناريوهات مختلفة. والهدف من هذه الأداة تحسين القدرة التحليلية للدول الأعضاء وصانعي القرار في تقييم أثر سيناريو ما، أو مزيج من عدة سيناريوهات، على أدائهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونأمل أن تساعد هذه الأداة واضعي السياسات على اتخاذ القرار بشأن سُبل الجمع بين السيناريوهات على النحو الأمثل، لتحقيق الأهداف الوطنية والعالمية.

إنّ العناصر الفاعلة الرئيسية في عملنا في جمع المعلومات وإنتاجها وتوزيعها هي ...

الإحصاءات والبيانات



لأنها أساسية للحصول على معلومات جيدة. ولأنها تساعد على سرد قصة الماضي والحاضر والمستقبل، بلغة رقمية عالمية. ومع ذلك، غالباً ما يتم التلاعب بها، أو الإفراط في استخدامها و/أو إساءته، الأمر الذي يجعلنا أكثر إصراراً على تزويد المنطقة ودولنا الأعضاء بإحصاءات دقيقة وملائمة ومحايدة.

في عام 2019، عمل فريقنا بجدّ، مستعيناً بدراسات تحليلية ذكية، لتحديث وتعزيز بوابة البيانات التي أنشأناها على الإنترنت، وهي أداة متقدمة للنشر والتصوير البصري تتضمن بيانات دقيقة حول أهداف التنمية المستدامة الـ17. وتقوم البوابة على خلفية معقدة تدير ملايين النقاط البيانية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي والبيئي للمنطقة.

يمكن للجميع الاستفادة من بوابتنا: الحكومات والوزارات والشركات والمستثمرون والأساتذة والطلاب وأي شخص يعمل من أجل تقدّم المنطقة نحو أهداف التنمية المستدامة. وبوابتنا هي أداة فعّالة للتصوير البصري تحوّل البيانات إلى صور بيانية، وتضعها في متناول المستخدم مباشرة.

يمكن الوصول إلى بوابتنا على الموقع الإلكتروني data.unescwa.org.

بطبيعة الحال، تكون البوابة فعّالة فقط إذا استندت إلى بيانات موجودة بالفعل. وعلى الرغم من أن المنطقة قطعت شوطاً بعيداً في مجاليّ البيانات والإحصاءات، لا تزال هناك حاجة إلى تطوير قواعد البيانات والإحصاءات في مجالات عديدة.



النقل هو أحد هذه المجالات. فقد أصبح تطوير قواعد البيانات والإحصاءات حول النقل بجميع أنماطه – النقل البري وبالسكك الحديدية والبحري والجوي والمتعدد الأنماط – وحول السلامة المرورية ضرورةً لوضع السياسات والخطط المرتكزة على الأدلة، وللمساعدة على تحسين السلامة المرورية في جميع أنحاء المنطقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. بطبيعة الحال، التحديات كثيرة، ولكننا نواصل العمل مع الدول الأعضاء لإنجاز هذه المهمة بنجاح.

القصور صارخٌ في مجال السلامة المرورية في المنطقة العربية.

فمع وقوع 21 حالة وفاة لكل 100,000 نسمة، يتجاوز معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث المتوسط العالمي (17 حالة وفاة في اليوم) وأربعة أضعافه في الاتحاد الأوروبي (5 حالات في اليوم).

في الفترة من 16 إلى 18 أيلول/سبتمبر، استضافنا في بيروت "ورشة العمل الإقليمية حول تطوير إحصاءات النقل ومؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة بالنقل في البلدان العربية"، التي حضرها

ممثلون عن أجهزة الإحصاء الوطنية في 18 دولة عربية، وممثلون عن شركات من القطاع الخاص، ومجالس السلامة المرورية، والأوساط الأكاديمية.

وبعد ذلك بشهرين تقريباً، يومي 7 و8 تشرين الثاني/نوفمبر، قمنا باستضافة ورشة عمل في عمان، مُركّزين فيها على جداول العرض والاستخدام. ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال الحسابات القومية، تعتبر هذه الجداول الإطار الأمثل للإبلاغ عن الأنشطة الاقتصادية، وتحسين الاتساق بين الإحصاءات الاقتصادية، وتيسير تغطية الأنشطة غير النظامية.

حتى الآن، لا ينتج سوى عدد قليل من الدول العربية هذه الجداول، التي تكون في معظم الأحيان غير مكتملة وغير منشورة. ويعود ذلك إلى أن تحقيق الفعالية يتطلب اتساقاً بين مصادر البيانات، وتصنيفاً واضحاً للضرائب والدعم حسب المنتج، وملء الاستبيانات بدقة، وضمان تغطية إحصائية فعالة في جميع مجالات الاقتصاد: كل متطلبات الفعالية هذه لا تستوفيها إحصاءات المنطقة بعد.

حضر ورشة العمل ممثلون عن أجهزة الإحصاء الوطنية في الأردن ودولة فلسطين وقطر ومصر والمغرب وصندوق النقد الدولي. ونأمل أن نشهد في السنوات القادمة اعتماد هذه الجداول في الحسابات القومية لدولنا الأعضاء.

من العناصر الأساسية لتمتين أواصر التكامل والتعاون بين دول المنطقة...

التجارة والنقل



لأن التجارة تتيح للبلدان ومواطنيها الاستفادة من موارد البلدان الأخرى. ولأن التجارة تشجع الشركات المحلية على بلوغ أعلى مستويات الإنتاجية لزيادة قدرتها التنافسية.

على الرغم من أننا أحرزنا تقدماً كبيراً، لا يزال علينا بذل مزيد من الجهود في المنطقة العربية لإبرام وتفعيل اتفاقات التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. والنقص في المعلومات عائق رئيسي يحول دون ذلك. فواضعو السياسات في جميع أنحاء المنطقة لا يملكون سوى القليل من الأدلة على القيود التي تعوق التجارة داخل المنطقة. ومشغلو القطاع الخاص كثيراً ما يفتقرون إلى المعلومات المفصلة عن الشروط والأحكام المتعلقة بالوصول إلى أسواق البلدان المجاورة.

بطبيعة الحال، إن المجالات التي يشوبها نقص في المعلومات هي المجالات التي نهدف إلى إحداث فرق فيها. في تونس، في 1 و2 تموز/يوليو، عقدنا ورشة عمل حول "مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في نظام تجاري عالمي متغير"، عرضنا فيها الأدوات الجديدة التي طورناها لتقييم الأداء

التجاري ورصده. وعرضنا استنتاجات الطبعة الثانية من تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي، الذي يركز على التحديات الماثلة أمام تحرير التجارة في الخدمات، والفرص المتاحة لتحقيق ذلك.



يحدونا الأمل في أن يكون للمنطقة مستقبل مشرق يتسم بفعالية التكامل الاقتصادي ووفرة التبادلات التجارية. لكننا ندرك أنه يجب اتخاذ التدابير الصحيحة لمنع الممارسات الضارة والمجحفة – مثل الإغراق وسوء استخدام إجراءات الدعم – التي تظهر نتيجة تحرير التجارة في بعض الأحيان.

في تونس، في 9 و10 كانون الثاني/يناير، نظمنا ورشة عمل تدريبية فنية حول آليات معالجة الاختلالات التجارية والتعويضات: مكافحة الإغراق، ومكافحة الدعم، وتدابير الوقاية. إن استخدام هذه الآليات والتدابير حديث العهد في معظم البلدان العربية، وتنفيذها يتطلب من المحامين والمشغلين والمهندسين التجاريين وواضعي السياسات التجارية اكتساب مهارات فنية جديدة.

في 8 و9 كانون الأول/ديسمبر، عقدنا في عمان الدورة الأولى للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا. واجتمع ممثلو الدول لمناقشة قضايا متنوعة مثل التكامل الاقتصادي العربي، وتداعيات الحروب التجارية العالمية، وطرق قياس تأثير السياسات التجارية على التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة، وسُبل تحديث اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. واتفقوا على مجموعة من التوصيات بشأن هذه المسائل، منها الاستفادة من خبرة الإسكوا في رصد التكامل الاقتصادي العربي وتقييمه وتعزيزه.

من الركائز الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة وجود بنى تحتية قوية للنقل. غير أن البنى التحتية في المنطقة العربية تشوبها، للأسف، ثغرات ونقص في الوصلات بين الشبكات الوطنية والإقليمية، وذلك في ظل نقص في المعلومات حول تدفقات السلع والأشخاص وأداء الشبكات والمرافق.

لقياس الأداء الفعلي للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والمناطق اللوجستية، قمنا بتطوير منصة على الإنترنت لنظم المعلومات الجغرافية، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، لتلبية متطلبات جمع البيانات عن بُعد ورصد شبكات ومرافق النقل في المنطقة. يمكن لواضعي السياسات وأصحاب الأعمال وشركات الشحن وغيرهم الاستفادة من هذه الأداة، التي نأمل البدء باستخدامها في عام 2020، لاتخاذ قرارات مدروسة وصائبة في مجال النقل.

في 10 و11 تموز/يوليو، نظمنا في بيروت ورشة عمل إقليمية لتدريب 27 مسؤولاً من 14 وزارة

نقل على استخدامات المنصة ووظائفها. وأُطلع المشاركون على سُبل تحديث البيانات المتاحة عليها من خلال إدراج خصائص فنية (نوعاً وحجماً وقدرةً تصميمية) وخصائص تشغيلية (حالة الصيانة، وحجم الحركة، والسرعة، ومستوى السلامة، ومستوى الخدمة)، لشبكات ومرافق بلدانهم. والآن، أصبحت لدينا قاعدة بيانات تغطي كامل البنى التحتية للنقل في المنطقة.

في 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدنا في عمّان اجتماع فريق خبراء مشتركاً مع البنك الإسلامي للتنمية، الهدف منه تعزيز قدرات كبار المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع العام من الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق والكويت ولبنان في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الموانئ. وقد تخلّل الاجتماع تدريب في إعداد وصياغة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي عمليات تقديم العطاءات والاختيار، وإعادة التفاوض وحل النزاعات من أجل إدارة الموانئ بفعالية أكبر.

في إطار العمل على تحقيق التنمية، نال مجالٌ محدّد حصة الأسد:

التكنولوجيا والتحول الرقمي



لذلك يرمي الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصناعة والابتكار والبنى التحتية، إلى تعزيز الابتكار. ففي عصرنا هذا، ما لم نلتحق بركب التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم بأسره ونقطف ثماره، سوف نبقي في عداد المهملين.

في الإسكوا، تكرّس مجموعة كبيرة ومتنوعة من موظفينا عملها لمساعدة الدول الأعضاء على الدخول في عالم التكنولوجيا واستخدامها من أجل التنمية. ومن المؤسف أن بعض هذه البلدان لا يزال بعيداً عن ركب التنمية الرقمية، وأن معرفتها بالتطوّرات التكنولوجية لا تزال محدودة. ومن المؤسف أيضاً أن الفجوة الرقمية بين البلدان العربية آخذة في الاتساع، وأنها تؤدي إلى فجوات متزايدة في العديد من مجالات السياسات.

ماذا فعلنا حيال الأمر إذاً؟ دعمنا هيئات وطنية من 11 دولة عربية، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعمّان ودولة فلسطين والكويت والمغرب وموريتانيا، في إعداد استعراضات التنمية الرقمية الوطنية التي تم تجميعها بعد ذلك لإعداد تقرير التنمية الرقمية العربية الزمع إصداره في عام 2020.

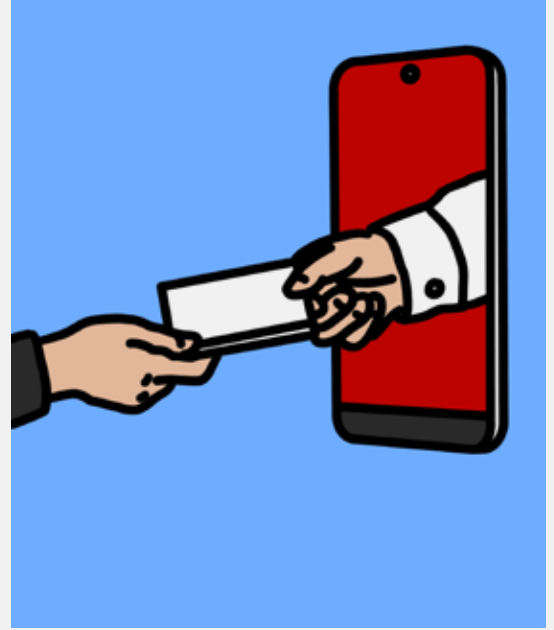
وما برحنا نساعد الحكومات على وضع استراتيجيات التحول الرقمي وتنفيذها.

في معظم بلدان المنطقة، لا يزال يتعيّن على المواطنين الحضور شخصياً إلى مكاتب السجل المدني ومعaine السيارات والهيئات العقارية لإنجاز معاملات مثل تجديد جوازات السفر وتسجيل الممتلكات. وغالباً ما يضيّع المواطنون ساعات طويلة من وقتهم في هذه المكاتب، إما واقفين في

صفوف طويلة وإما متنقلين بين الأكشاك وقاعات الانتظار والمكاتب. ساعات أقل ما يُقال عنها إنها مضيّنة.

ليس من الصعب، إذًا، التصدّر بأن هؤلاء المواطنين سيسرّهم الوصول إلى بعض هذه الخدمات رقمياً، من خلال هواتفهم النقالة أو حواسيبهم، متى شاءوا ومن حيثما شاءوا. لكن التحول الرقمي للحكومات والخدمات العامة لا يعود بالفائدة على المدنيين فحسب؛ بل إنه يعود بالفائدة على الحكومات أيضاً، من خلال زيادة الكفاءة من حيث الكلفة عموماً وتعزيز الأمن.

عن طريق البرنامج العادي للتعاون الفني في الإسكوا، نعمل على مساعدة الحكومات على وضع استراتيجيات للتحول الرقمي للحكومات، وتطويرها، وتنفيذها. ففي عام 2019، عقدنا ورش عمل في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق والمغرب وموريتانيا لمسؤولين حكوميين رفيعي ومتوسطي المستوى. وقدمنا المساعدة إلى الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين لوضع خطط وطنية بدأت عملية إقرارها رسمياً لغرض اعتمادها.



كذلك، لا نزال نرصد تطور التقنيات الجديدة – مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية – وسُبُل تسخيرها لتحقيق التنمية في المنطقة العربية. وفي كانون الأول/ديسمبر، نشرنا تقريراً عنوانه تأثير الثورة الصناعية الرابعة على التنمية في البلدان العربية، نأمل أن يعود بالفائدة على الدول الأعضاء المتطلّعة إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة.

الثورة الصناعية الرابعة والمنطقة العربية: خمس حقائق

1. تشهد المنطقة العربية تحولاً من استهلاك التكنولوجيا إلى توطيها، وابتكارها أحياناً، وذلك بفعل تغير أنماط التفكير، وتقلص فرص العمل في المؤسسات الحكومية، وتقليل الحواجز أمام التكنولوجيات التمكينية.
2. في المنطقة، تؤسس النساء شركة واحدة من أصل كل ثلاث شركات ناشئة، أو يترأسنها؛ وهذه النسبة أعلى مما هي عليه في سيليكون فالي.
3. سوف تتأثر جميع الوظائف تقريباً في المنطقة بالأتمتة، وإن بدرجات متفاوتة، لكن عدداً قليلاً فقط من الوظائف سيندر تماماً.
4. وفقاً لدراسة استقصائية أجريت في عدة شركات في المنطقة، تتضمن التكنولوجيات التي من المرجح اعتمادها على نطاق واسع بحلول عام 2022 تلك المتصلة بتحليل البيانات الضخمة، والتعلم الآلي، وإنترنت الأشياء، والأسواق القائمة على التطبيقات/الويب.
5. حول المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، أعرب 71 في المائة من المجيبين على دراسة استقصائية أجريت في جميع البلدان العربية عن مخاوفهم المتعلقة بمدى احترام هذه التكنولوجيات للخصوصية، بينما أعرب 46 في المائة عن قلقهم من تسببها بفقدان الوظائف.

في عام 2019، كانت قد وضعت ثلاث دول عربية فقط استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، هي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. وفي السنة نفسها، قدّمنا الدعم لكل من الأردن ولبنان على صياغة استراتيجيته الوطنية. كذلك، ساعدنا الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين على صياغة استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي.

على هذا الصعيد، تواجه المنطقة عدة تحديات:

1. يسود اعتقاد خاطئ بأن البلدان العربية لا تستطيع استيعاب مثل هذه التكنولوجيات أو نشرها، وذلك بسبب حداتها محلياً، وشيخوخة القطاع العام، وإجهاد المجتمع.
2. يسود خوف من أن تشكّل تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي تهديداً كبيراً للوظائف.
3. تتطلب هذه التكنولوجيات بذل جهود مكثفة لبناء القدرات كي يتسنى استخدامها.

هنا تكمن أهمية عملنا في جمع المعلومات ونشرها وتعميمها على الأطراف المعنية. لذلك، إلى جانب إعداد التقرير المذكور أعلاه، استضفنا مؤتمراً لفريق خبراء في بيروت في تموز/يوليو حول الذكاء الاصطناعي والتنمية الصناعية المحلية.

إنّ تأثير التكنولوجيات الجديدة، في ظلّ الحاجة إلى تحسين الحوكمة والتنمية المستدامة، دفع بفكرة أخرى تحت المجهر، هي فكرة الحكومة المفتوحة.

والحكومة المفتوحة هي الحكومة التي تعمل بمستويات عالية من الشفافية والمساءلة، وتمنح المواطنين الحق في التدقيق في عملها، وانتقادها، والاطلاع بالكامل على وثائقها وإجراءاتها.

وشرعت بلدان مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس وعمان والمغرب في إعداد استراتيجيات الحكومة المفتوحة، لا سيما في مجال البيانات المفتوحة، وخطط عمل ومبادرات متعلقة بها. وتعتبر البيانات المفتوحة حجر الأساس في تنفيذ الحكومة المفتوحة. وتُنشر البيانات الحكومية ليتسنى للمدنيين الاطلاع عليها من أجل مساءلة الحكومة، ويمكن استخدامها أيضاً في حالات معينة لتطوير منتجات وخدمات جديدة.

بطبيعة الحال، لا يمكن للحكومة أن تجعل بياناتها مفتوحة بين عشية وضحاها. فالمسؤولون الحكوميون المعنيون بتنفيذ هذا التحوّل يجب أن يكونوا مُلمّين بالمفاهيم والاستراتيجيات والجوانب القانونية المحتملة، كما يجب بناء قدرات الموظفين الفنيين العاملين معهم.

لهذا السبب، عقدنا في عام 2019 ثلاث ورش عمل وطنية للأردن والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين حول الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة. وأعرب مسؤولون حكوميون شاركوا في هذه الورش عن سرورهم لأن المفاهيم والأفكار المتعلقة بالبيانات المفتوحة أصبحت أكثر وضوحاً بالنسبة لهم. كذلك، أعرب مشاركون عن رغبتهم في المضي في مرحلة المشاركة الفعلية في الحكومة المفتوحة، وهم يبحثون في سُبُل لتطوير تقنيّات تتيح الحصول على تعليقات المواطنين.

في هذه الأثناء، يجب أن نبقى مطلّعين على آخر التطورات في مجال آخر لتتقدّم بثبات نحو العديد من أهداف التنمية المستدامة، وهذا المجال هو ...

الغذاء والمياه



لأنّ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة يرمي إلى القضاء على الجوع، والهدف 6 يرمي إلى توفير المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع. غير أنّ منطقتنا، في سعيها إلى توفير عناصر حيوية مثل الغذاء والماء، تواجه تحديات كثيرة.

فالأمن الغذائي، في الواقع، هو مسألة معقّدة تتطلب من الجهات المعنية العمل معاً على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومنطقتنا تواجه العديد من التحديات التي تضرّ بالأمن الغذائي، وهي ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والنمو السكاني السريع، وتأثيرات التغيّرات المناخية، والاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تضافر أربعة عناصر هي توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، واستقرار إمداداته. وتركّز سياسات الأمن الغذائي في المنطقة حالياً على زيادة التوافر، وتولي العناصر الثلاثة المتبقية أهمية أقلّ. غير أنّ تحقيق الأمن الغذائي لا يعني فقط الحدّ من الجوع؛ فهو يعني أيضاً ضمان حصول المواطنين على الغذاء طيلة الوقت، حتى أثناء الأزمات وفي أعقاب الكوارث الطبيعية.

أين يكمن دورنا؟ في عام 2019، أعددنا إطاراً لرصد الأمن الغذائي، بالتعاون مع شركائنا الخبراء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية. والمستفيدون هم واضعو السياسات من وزارات التخطيط والزراعة والمياه والاقتصاد والتجارة والصحة في البلدان العربية، الذين يمكنهم الاستفادة من هذا الإطار لوضع سياسات مرتكزة على المعرفة وتنفيذها.





الأمن الغذائي في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. ازداد نقص التغذية في المنطقة العربية بين عامي 2010 و2016 من 11.5 في المائة إلى 12.1 في المائة، حتى بات يطال نحو 50 مليون شخص. ومع تفاقم الصراعات والفقر، من المحتمل أن تكون هذه الأعداد قد ارتفعت خلال الفترة الممتدة لغاية عام 2019.
2. إن 110 ملايين شخص مصابون بالسمنة في المنطقة.
3. معدلات التقزم لدى الأطفال مرتفعة نسبياً، وتبلغ نحو 23 في المائة. وهي منتشرة في البلدان العربية الأقل نمواً في المقام الأول، كما أنها دليل على وجود جيوب من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.
4. ارتفعت معدلات هُزال الأطفال في البلدان العربية الفقيرة وتلك المنكوبة بالصراعات إلى 8.7 في المائة، في دلالة على تفشي انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع.
5. يقدر المفقود والمهدور من الأغذية بـ 210 كيلوغرامات سنوياً للفرد الواحد، أو ثلث الأغذية في المنطقة، وهو ما يكلف المنطقة 60 مليار دولار سنوياً.

تواجه المنطقة العربية ندرة حادة في المياه الطبيعية، حيث يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي على المدى الطويل أقل من 350 ملم، مما يلحق ضرراً جسيماً بالمزارعين الذين يحتاجون إلى كميات كافية من المياه للزراعة، نظراً إلى أن قطاع الزراعة هو أكبر مستخدم للمياه في المنطقة. كذلك، وبفعل ممارسات الري القائمة على الإسراف في استخدام المياه، تصنف كفاءة استخدام المياه في المنطقة العربية بأنها ضعيفة.

برنامج AquaCrop نموذج لإدارة مياه الري يمكنه أن يساعد في معالجة هذا القصور، وهو يُستخدم لتقييم إنتاجية المحاصيل استناداً إلى توافر المياه ومؤشرات مناخية أخرى. في عام 2019، واصلنا سلسلة ورش العمل التدريبية الوطنية حول AquaCrop في ثلاثة بلدان، هي الأردن ودولة فلسطين ولبنان. وزوّدت الدورات التدريبية المشاركين بالمعرفة حول أدوات إدارة الري، وبمعلومات وبيانات حول المناخ مستمدة من المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، التي تنفذها الإسكوا وشركاؤها. ونُظمت ورش عمل تكميلية حول استخدام مجموعات بيانات ونُظُم المعلومات الجغرافية المستمدة من المبادرة لخبراء من تونس والجمهورية العربية السورية والكويت ولبنان.

خُصّصت ورشتا عمل لكل بلد. ركزت الأولى على اكتساب المعرفة النظرية، بينما ركزت الثانية على تطبيق تلك المعرفة. وارتكزت ورش العمل على دراسات حالات فعلية تتعلق بمحاصيل

ومواقع جغرافية محددة داخل البلدان. واستُخدمت في هذه الورش عدة سيناريوهات مناخية مستمدة من المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. ونحن نأمل أن يُستعان بنتائج وتوصيات ورش العمل في وضع السياسات المتعلقة بإدارة مياه الري.

خلال الشهرين الأخيرين من العام، بدأنا بتنفيذ مشروع رائد في المغرب حول طبقة مياه جوفية هامة تُستخدم كمصدرٍ رئيسي لمياه الشرب للعديد من المراكز الحضرية وللنشاط الزراعي والصناعي. وكان الهدف من المشروع تقييم أثر تغيُّر المناخ على المياه الجوفية. أصدرنا تقارير وأنشأنا قاعدة بيانات جغرافية مفصلة نأمل استخدامها عند وضع أنظمة استغلال المياه الجوفية، والاسترشاد بها في صنع القرارات ذات الصلة في المغرب. ونأمل أيضاً أن يُستفاد من الدروس المكتسبة من المشروع ومن منهجية وضع النماذج في المشاريع المتعلقة بطبقات المياه الجوفية الأخرى في المنطقة.

المياه في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. الدول العربية من أكثر الدول معاناة من شح المياه العذبة في العالم؛ فمن أصل 22 دولة عربية، تقع 18 دولة دون العتبة السنوية لشح الموارد المائية المتجددة، التي تبلغ 1,000 متر مكعب للفرد في السنة.
2. نحو 60 في المائة من الموارد المائية في المنطقة تنبع خارج حدودها، ما يفاقم اعتمادها المفرط أصلاً على مصادر خارجية للموارد المائية.
3. تشير التقديرات إلى أنَّ 70 مليون شخص محرومون من خدمات الصرف الصحي الأساسية في المنطقة، وأن 47 مليوناً محرومون من خدمات المياه العذبة الأساسية.
4. إن عدم توافر خدمات الإمداد بالمياه بشكل متواصل والتقلُّب في جودة الخدمات من التحديات الكبيرة التي تفاقم حدة أوجه عدم المساواة، لا سيما بين المجتمعات المحلية الحضرية والريفية.
5. الزراعة هي أكبر مستهلك للمياه في المنطقة، إذ يستأثر هذا القطاع بـ 84 في المائة من إجمالي عمليات سحب المياه العذبة.

لمساعدة دولنا الأعضاء في القضاء على ندرة المياه، تعاوناً معها وقدمنا لها المساعدة في إدارة المياه، عن طريق الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، التي تستضيفها الإسكوا. وساعدنا دولنا أيضاً على تحديد أولويات الأهداف المتعلقة بالمياه وإدراجها في استراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية الرامية إلى تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

أخيراً وليس آخراً، نحن نواصل تحفيز الدول الأعضاء لتنفيذ إصلاحات حقيقية في نهجها في مجالات ...

الطاقة والعمل المناخي والبيئة



لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون تنفيذ إصلاحات حقيقية في قطاع الطاقة، المساهم الأكبر في تغيير المناخ. وهذا الواقع كان أحد الدوافع وراء وضع الهدف 7 المتعلق بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي، من أهداف التنمية المستدامة.

في 17 و18 نيسان/أبريل، في بيروت، استضافنا حلقة دراسية حول رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالطاقة في المنطقة العربية. خلال هذه الحلقة، ناقش ممثلو الدول الأعضاء التحديات التي لا يزالون يواجهونها في تطوير الطاقة المستدامة، كما تبادلوا قصص نجاح بلدانهم في هذا المجال. وأدرجت مداخلاتهم لاحقاً في التقرير الإقليمي بعنوان "تتبع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: تقرير بشأن التقدم المحرز في مجال الطاقة في المنطقة العربية في عام 2019"، الذي يقدم بيانات مصنفة حسب البلدان لوضعي السياسات والإحصائين. وقد أطلق التقرير خلال المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في مدريد في كانون الأول/ديسمبر 2019.



الطاقة في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. في المنطقة العربية، يمكن للجميع تقريباً الحصول على الطاقة الحديثة، غير أنَّ التقدُّم باتجاه تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة لا يزال بطيئاً ودور الطاقة المتجددة لا يزال شبه معدوم.
2. لا تزال مستويات الحصول على الطاقة متباينة بين المناطق الريفية والحضرية، وما برحت النساء يتحملن، أكثر من الرجال، تداعيات القصور في الحصول على الطاقة.
3. تسجِّل معدلات الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيات في المنطقة ارتفاعاً يدعو للتفاؤل، حيث إنَّ هذه المعدلات تزيد على 95 في المائة في 14 بلداً؛ ومع ذلك، لا يزال من الضروري بذل جهود دؤوبة لسد الفجوة بالكامل بحلول عام 2030.
4. مع انخفاض حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، تبدو المنطقة العربية بعيدة عن الهدف المنشود؛ غير أنَّ الانخفاض السريع في تكاليف تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يمكنه أن يعكس هذا الاتجاه.
5. إنَّ التقدُّم في استخدام الطاقة المستدامة بكفاءة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإحراز تقدُّم في العمل المناخي. والمنطقة العربية شديدة التعرُّض للمخاطر الناجمة عن تغيُّر المناخ، وهي مخاطر تهدد سُبل عيش الملايين، وتؤثر سلباً على توافر الأراضي الصالحة للزراعة ومياه الشرب، وذلك من خلال ارتفاع درجات الحرارة وحدوث كوارث طبيعية متكررة.

ما برحت الدول العربية تبذل جهوداً حثيثة في إطار العمل المناخي، وفقاً للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس؛ غير أنَّ الموارد المتاحة لتمويل هذا العمل لا تزال غير كافية. فمعايير اعتماد الجهات المخوَّلة الحصول على الأموال المخصصة للعمل المناخي هي معايير معقَّدة، مما يصعب الحصول على هذه الأموال، لا سيما في البلدان الأقل نمواً.

في بيروت، في 12 و13 أيلول/سبتمبر، استضافنا المنتدى العالمي للجنة الدائمة للتمويل التابعة للاتفاقية الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وأصدرنا التقرير الفني عن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في المنطقة العربية. وكان الهدف دعم المفاوضين العرب في التحضير للمفاوضات حول تمويل العمل المناخي في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف. في الوقت نفسه، واصلنا تنظيم ورش عمل تدريبية مخصصة لمساعدة المفاوضين، وذلك مرّتين في السنة.

وبناءً على نتائج التقرير الفني، تعاوناً مع الأمانة العامة للاتفاقية الإطارية ومع جامعة الدول العربية لتطوير مشروع تمويل العمل المناخي حسب الاحتياجات في المنطقة العربية. ويهدف المشروع إلى صياغة استراتيجية لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل العمل المناخي وتعزيز فرص البلدان العربية في الحصول

عليه. وبدأ تنفيذ المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر، والجهود مستمرة لوضع الاستراتيجية المنشودة. في تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، من 25 إلى 27 من الشهر، عقدنا اجتماعاً مشتركاً لفريق خبراء مع البنك الإسلامي للتنمية في عمّان بشأن تعميم العمل المناخي في خطط وميزانيات التنمية الوطنية في الدول العربية. وفي هذا الاجتماع، ناقش المشاركون التحديات الماثلة أمام الحصول على التمويل المخصص للعمل المناخي.

وفي عام 2019، تمت الموافقة الرسمية على هيكل إدارة المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ الذي أنشأناه ونستضيفه في الإسكوا، والذي نقدّم من خلاله الدعم إلى دولنا الأعضاء بشأن قضايا تغيّر المناخ، بالشراكة مع هيئات إقليمية وعالمية.

تمويل العمل المناخي في المنطقة العربية: خمس حقائق

1. إن التكيّف مع تغيّر المناخ هو أولوية قصوى في المنطقة العربية؛ غير أن التمويل المخصّص من البلدان المتقدمة للمنطقة في مجال التخفيف من آثار تغيّر المناخ يتجاوز بخمسة أضعاف تقريباً ما تخصصه لها من تمويل للتكيّف مع تغيّر المناخ.
2. نحو ثلاثة أرباع الدعم المالي المقدّم للعمل المناخي في المنطقة العربية مخصّص لقطاعات الطاقة والنقل والبنى التحتية. ولا تحصل قطاعات المياه والزراعة والقطاعات الأخرى سوى على دعم محدود.
3. في تمويل العمل المناخي، تتجاوز القروض المقدّمة للمنطقة العربية المنح المقدّمة لها بخمسة أضعاف، رغم الحاجة إلى المزيد من المنح نظراً للقيود المالية الخانقة للعديد من الدول العربية.
4. لم تتلقَ البلدان العربية الأقل نمواً سوى 2 في المائة من التمويل الثنائي المقدّم من البلدان المتقدمة إلى المنطقة العربية في مجال العمل المناخي، على الرغم من حاجتها الماسّة إلى دعم.
5. حصلت 5 دول عربية فقط من الدول العربية الـ 22 على تمويل لمشاريع وطنية عن طريق الصندوق الأخضر للمناخ، وهو الصندوق المتعدد الأطراف المخصّص لدعم تنفيذ اتفاق باريس، على مدى السنوات الأربع الأولى منذ تشغيله.

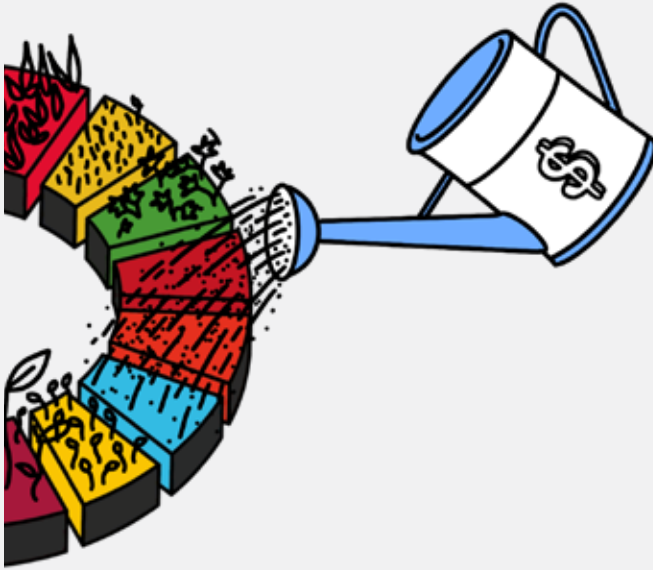
وقدّمنا أيضاً الدعم لدول أعضاء، منها دولة فلسطين، في العمل البيئي الأوسع نطاقاً. فقد خصّصنا لها حلقتين دراسيتين في عام 2019، الأولى عن البُعد البيئي لخطة عام 2030 (في عمّان، يومي 5 و6 شباط/فبراير) والثانية عن التقييم البيئي الاستراتيجي (في رام الله، في الفترة من 14 إلى 18 تموز/يوليو). وزوّدت الحلقتان الدراسيتان السلطة الفلسطينية بأدوات لرصد تنفيذ غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة، ولوضع خطط للتقييم البيئي الاستراتيجي من أجل تحسين الإدارة البيئية في البلد.

مع ذلك، لا تنمية بدون تمويل. ولهذا السبب، أنشأنا في الإسكوا مكتباً مخصصاً لـ ...

تمويل التنمية



جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إننا نعلم أن العالم لديه الموارد اللازمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإنه يجب إيصال هذه الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها. في الواقع، جزء من عملنا في الإسكوا هو مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030، وعلى التخطيط لهذه الموارد وتوفيرها.



خلال عام 2019، عملنا على مواجهة التحديات الثلاثة الرئيسية التي تحول دون تنفيذ المنطقة العربية لخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بالتحديد. هذه التحديات هي القيود المالية وتكاليف الفرص البديلة؛ والنقص في التمويل؛ وعدم المساواة في الحصول على التمويل.

قمنا بتوسيع نطاق بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية، وهي مجموعة أدوات متكاملة استحدثناها لقياس تحديات التمويل في المنطقة، فأصبحت تشمل أكثر من 25 قناة تمويل عابرة للحدود.

ولا تزال التقديرات العالمية للثغرات في التمويل تحجب تفاوتات كبيرة بين البلدان في الإنفاق المخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في الإسكوا، عزّزنا تلك التقديرات من خلال إجراء تقييمات دقيقة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وخلصنا إلى أن معظم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا تقدّم تفاصيل عن كيفية تمويلها.

وهكذا، شرعنا في وضع أطر وطنية متكاملة للتشخيص والتمويل، لتزويد السلطات الوطنية بمجموعة من الأدوات والنماذج لتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر المرتبطة بحالة التمويل في كل بلد. ومن خلال ربط متطلبات التمويل بالأهداف والغايات الإنمائية الطويلة الأجل، يمكن لهذه الأطر أن تساعد في اتخاذ قرارات محددة الأهداف ليس على المدى القريب فقط، وأن تتيح لوضعي السياسات الاستفادة من أوجه التآزر وإدارة المفاضلات الممكنة بين مختلف السياسات على المدى البعيد.

طلبت عدة دول أعضاء من الإسكوا تحليلات ومساعدة فنية للحد من التمويل غير المشروع، ولحماية قاعدتها الضريبية من التآكل الناجم عن ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات المتعلقة بنقل الأرباح. ومن أكثر تدخّلاتنا فعاليةً في هذا المجال دعمنا للبحرين لحذفها من القائمة السوداء التي وضعها الاتحاد الأوروبي للولايات القضائية الضريبية غير المتعاونة.

في مصر، ساعدنا في تدريب السلطات الضريبية الوطنية على تنقيح الاتفاقات الضريبية الثنائية، مما مهد الطريق لاعتماد معايير دولية جديدة، بما في ذلك الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن تنفيذ التدابير المتصلة بالمعاهدات الضريبية والرامية إلى منع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وهذه الاتفاقية تتيح تنفيذ إصلاحات ضريبية دون الحاجة إلى معاودة إجراء مفاوضات ثنائية بشأن المعاهدات الضريبية الفردية.

في الأردن، قدمنا خدمات استشارية في مجال الضرائب لتعزيز القدرات المحلية في تعبئة الموارد، من خلال تعزيز فهم المبادئ الرئيسية للمعاهدات الضريبية، واستراتيجيات الحؤول دون تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وغيرها من المسائل المتعلقة بالضرائب.

كذلك، تعاونًا مع جامعة الدول العربية، من خلال تقديم مساهمات تحليلية في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية لعام 2019، ما مهد الطريق لاعتماد قرار مخصص لمسألة تمويل التنمية في القمة.

في عمّان، يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر، عقدنا أيضاً الدورة الأولى للجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في الإسكوا، وهي الهيئة الحكومية الوحيدة في المنطقة التي تُعنى بتمويل التنمية. وتناول المشاركون المجالات ذات الأولوية في تمويل التنمية كما حدّتها خطة عمل أديس أبابا؛ وهذه المجالات هي تعبئة الموارد الوطنية، والضرائب، والتمويل الخاص والدولي، والتعاون الإئمائي الدولي، والتجارة، والقدرة على تحمّل الدين. وعرض ممثلونا على أعضاء اللجنة التقارير والأوراق الفنية والتحليلات التي أعدتها الإسكوا في مجال تمويل التنمية، وأطلعوهم على أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات. كذلك، قمنا بتيسير توافق بين أعضاء اللجنة بشأن إطلاق نقاش إقليمي لتنسيق السياسات المالية، لا سيما النُظُم الضريبية؛ وللعمل من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛ ولتثبيت تراكم الدين وخدمته.

شراكات من أجل التنمية



من دواعي اعتزازنا في الإسكوا أننا نعمل بالشراكة مع العديد من الهيئات، لمضاعفة جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 وتقديم دعم أفضل للدول الأعضاء على هذا المسار. وفي ما يلي أمثلة قليلة على الإنجازات الكثيرة التي حققناها في إطار هذه الشراكات في عام 2019. فخلال العام...



1. استضيفنا المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ثمرة جهد مشترك بين كامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة العربية وجامعة الدول العربية. وعُقدت دورة المنتدى لهذا العام برئاسة العراق، الذي نقل الرسائل الرئيسية الإقليمية المتفق عليها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك. وتمثل الموضوع الرئيسي للمنتدى العربي في تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية، وجاء متناغماً مع الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. حضر المنتدى أكثر من 300 مشارك يمثلون طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية: دول، وبرلمانيون، وممثلون عن المجتمع المدني (أي ممثلو فئات سكانية مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة)، وأوساط أكاديمية ومراكز

فكر، وهيئات من القطاع الخاص، ومنظمات إقليمية، وصناديق استثمارية، ووسائل إعلام، وغيرها. وشدّد المشاركون على الحاجة إلى إصلاح شامل للسياسات، وتحقيق تكامل أعمق بين الركائز البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، وتعزيز التمويل الابتكاري.

2. **ساهمت في النهوض بكفاءة النظام الإحصائي للأمم المتحدة**، من خلال التعاون والتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لوضع هيكلية لجمع البيانات المتعلقة بالتجارة بين الدول العربية، وذلك تجنباً للازدواجية وتخفيفاً من عبء الإبلاغ الملقى على الدول الأعضاء. ومن أهم نتائج هذا التعاون أنه سيقّل إلى حد بعيد من القصور وعدم الاستجابة في البيانات المتعلقة بالدول العربية والمنطقة في قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية Comtrade.

3. **دعونا إلى تحقيق الاتساق على مستوى السياسات في الزراعة**، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وقمنا بذلك من خلال تعزيز التنسيق بين وزارات المياه والزراعة والمؤسسات والوزارات المعنية لضمان الاتساق بين السياسات المحددة في الاستراتيجيات الوطنية.

4. **دعماً لبناء المؤسسات، في إطار تعاوننا المستمر مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، لتقديم سلسلة من ورش العمل حول الإصلاحات الإدارية والتطوير المؤسسي في دولنا الأعضاء. وبالتعاون مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، نظمنا في عمان في 12 و13 كانون الأول/ديسمبر اجتماعاً إقليمياً لفريق خبراء تحت عنوان "نحو إطار رصد إقليمي لتعزيز فعالية المؤسسات وطابعها الشامل للجميع من أجل الحد من الفساد وإنهاء العنف". شارك في الاجتماع خبراء ومعنيون من أوساط أكاديمية ومراكز فكر، وصانعو قرار، إضافة إلى موظفين من منظومة الأمم المتحدة، وناقشوا أهمية تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في السياق الإقليمي العربي.

5. **عملنا من أجل تحقيق حوكمة شفافة وقابلة للمساءلة**، بالتعاون مع هيئات عديدة داخل الأمم المتحدة وهيئات أخرى ساهمت في ورش العمل التي عقدناها حول البيانات المفتوحة والنهج التشاركي في الحوكمة. ومن هذه الهيئات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي.

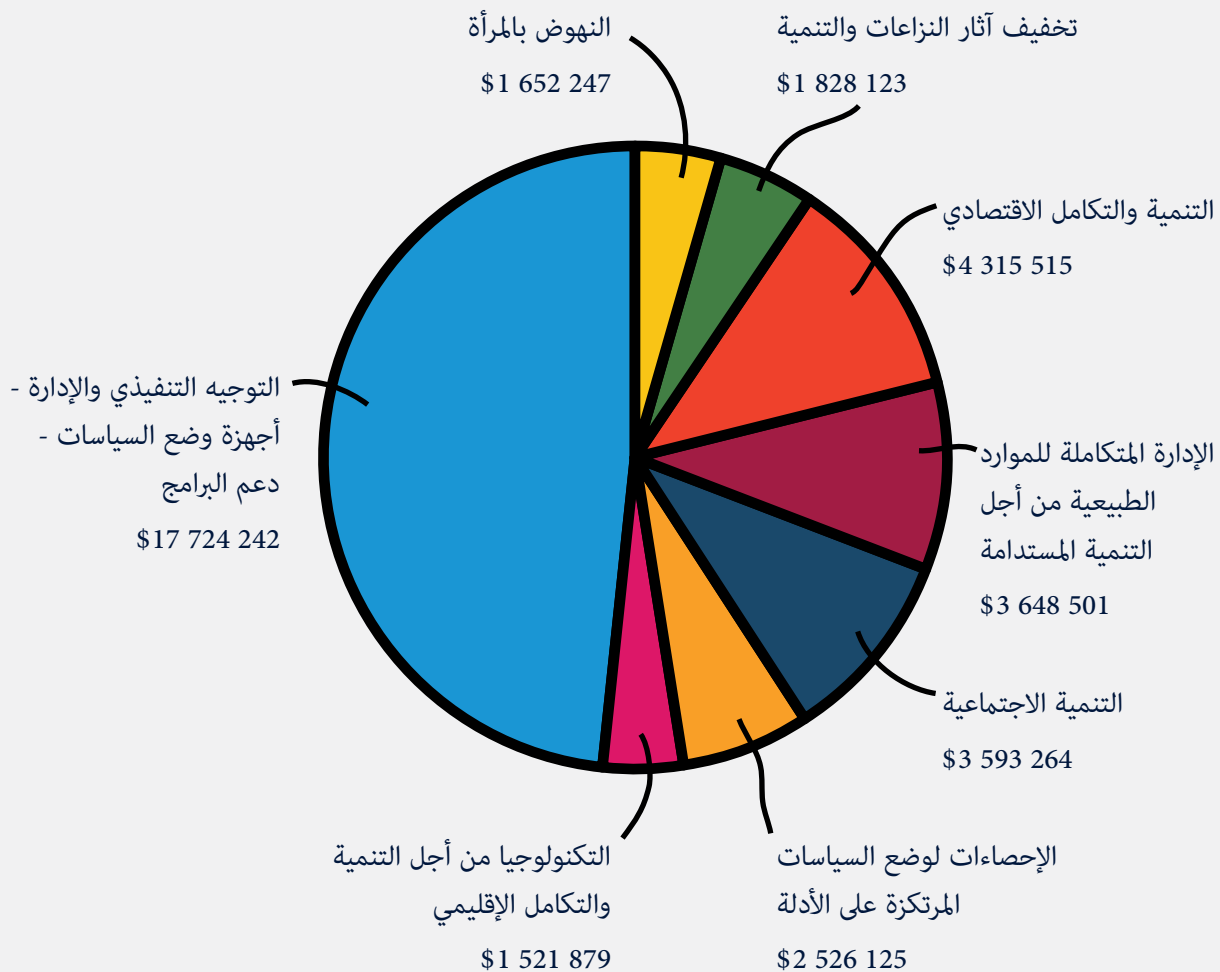
المعلومات الإدارية والمالية

طيلة عام 2019، اتخذنا خطوات هامة لتحسين تخصيص أصول الإسكوا، وتحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، ودعم تنفيذ خطة 2030 بشكل أكثر كفاءة. وتحقيقاً لذلك، عملنا على توسيع نطاق خدماتنا الإدارية لتشمل هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، وذلك في مجالات متعددة مثل خدمات المؤتمرات، والترجمة، والطباعة، والأعمال المصرفية، والخدمات الطبية، والسفر، والموارد البشرية. وفي تلك الأثناء، اعتمدنا التكنولوجيا في أتمتة الخدمات وطرق تقديمها، وفي التوظيف.

الميزانية العادية

♦ ♦ ♦

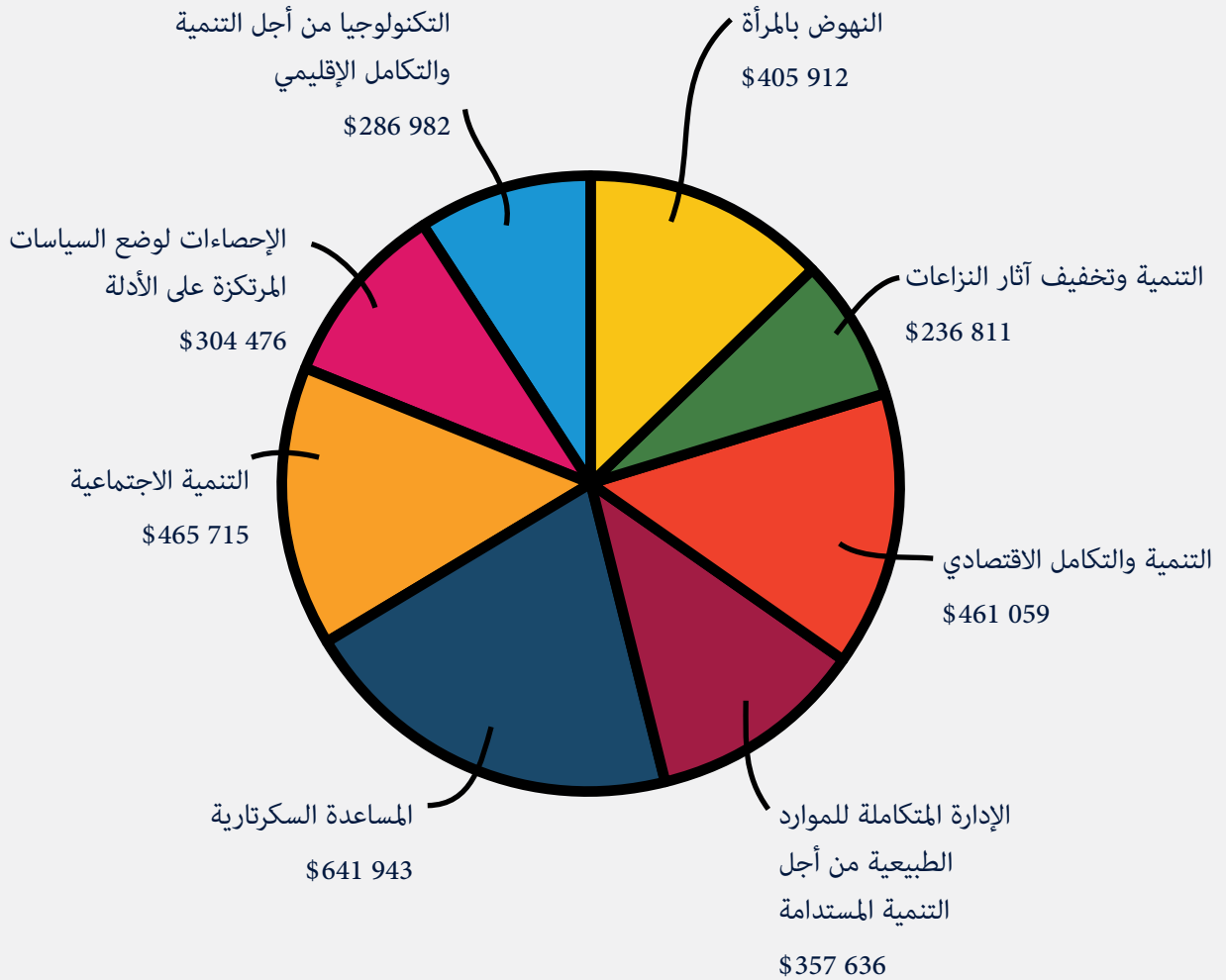
المجموع الكلي
\$36 809 896



البرنامج العادي للتعاون الفني

♦ ♦ ♦

المجموع الكلي
\$3 160 534

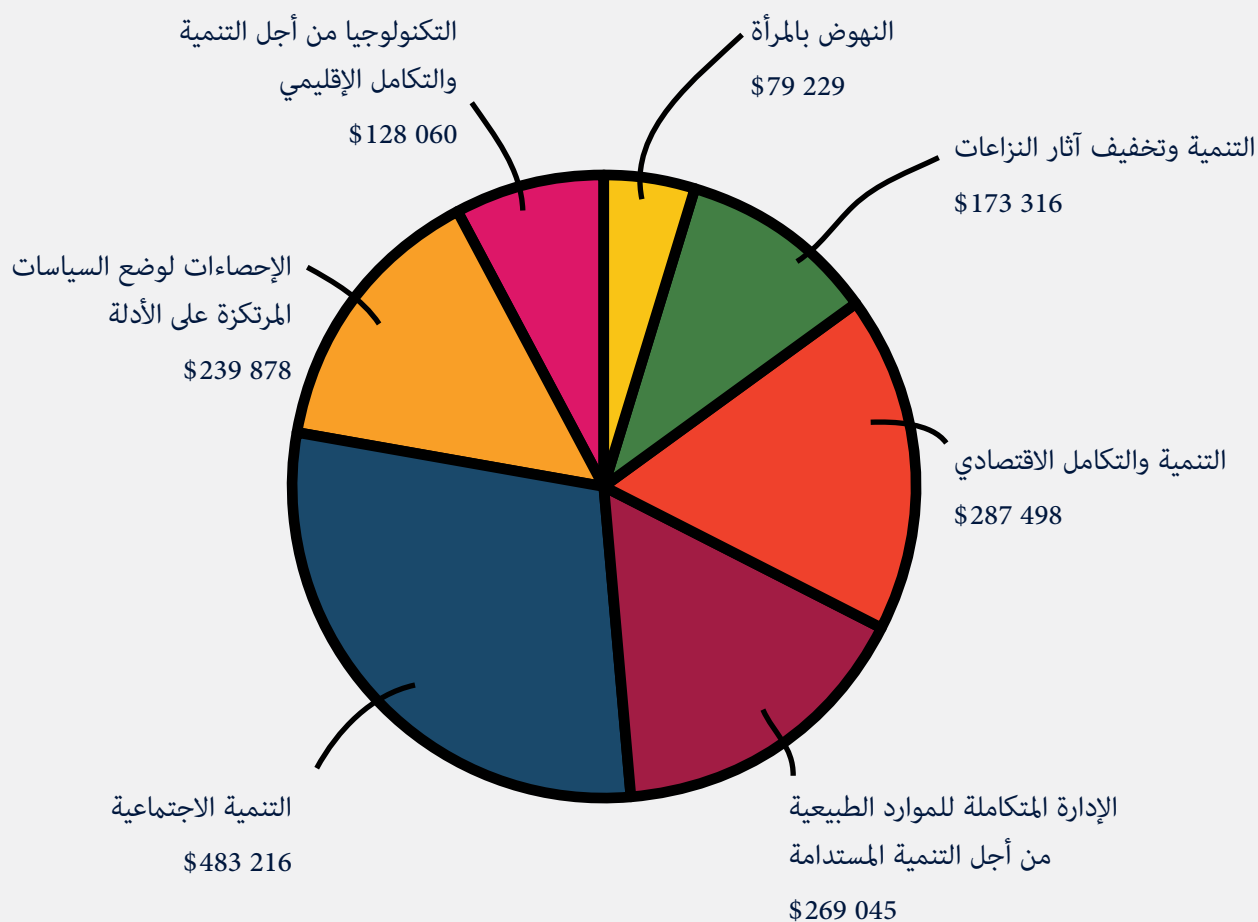


حساب التنمية

♦ ♦ ♦

المجموع الكلي

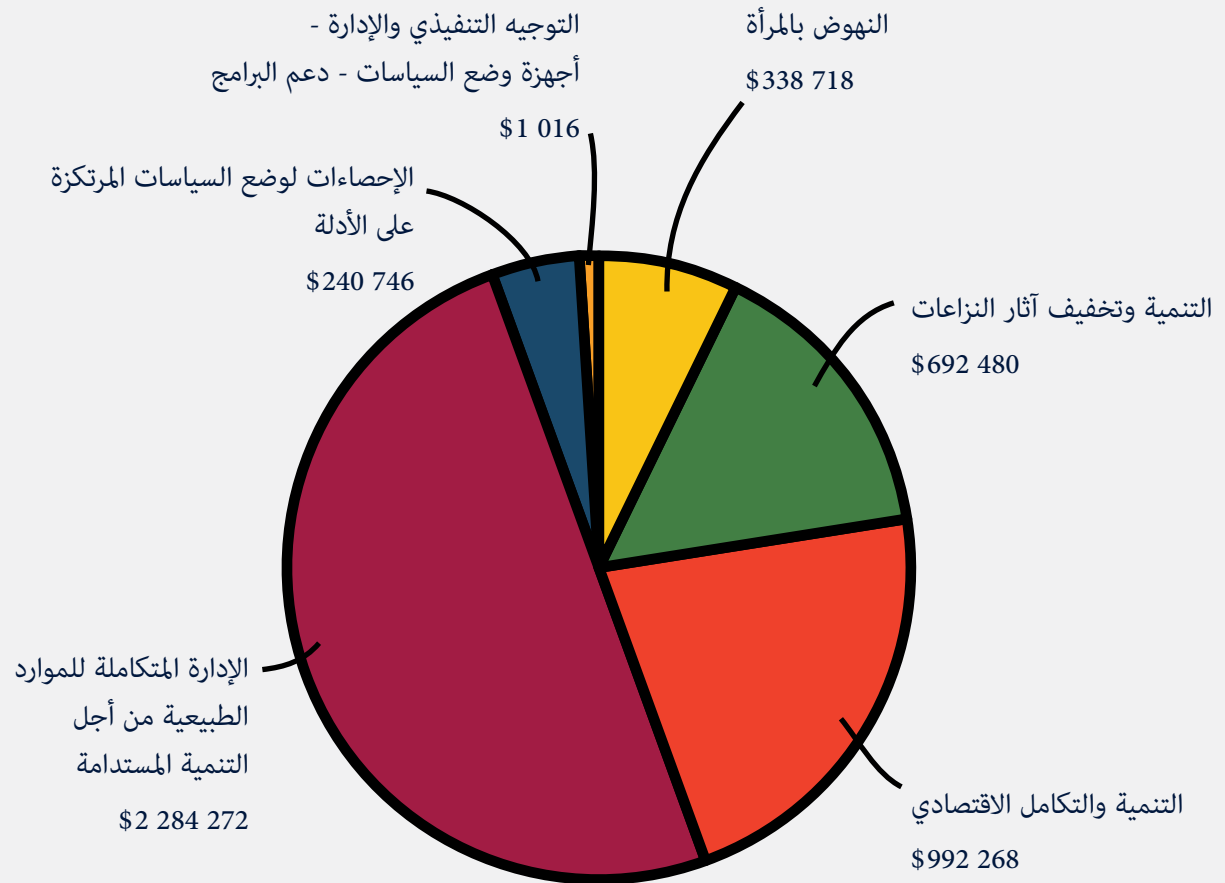
\$1 660 242



المشاريع الممولة من خارج الميزانية

♦ ♦ ♦

المجموع الكلي
\$4 549 500



أهم المطبوعات

الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة: آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030

E/ESCWA/TDD/2019/2

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-innovation-perspectives-sdgs-arab-region-arabic_0.pdf

تنظر هذه المطبوعة في نُهج الابتكار واتجاهات التكنولوجيا التي تعزز التنمية المستدامة الشاملة للجميع وتنهض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مسلطة الضوء على مختلف نُهج الابتكار والفرص التي تتيحها. وتحدد المطبوعة أيضاً دور تكنولوجيات جديدة مختارة في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه المنطقة. وهي تخلص إلى توصيات على مستوى السياسات تتعلق بالنُهج الوطنية للابتكار، وتعرض سيناريوهات محتملة لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية في المنطقة العربية.

♦ ♦ ♦

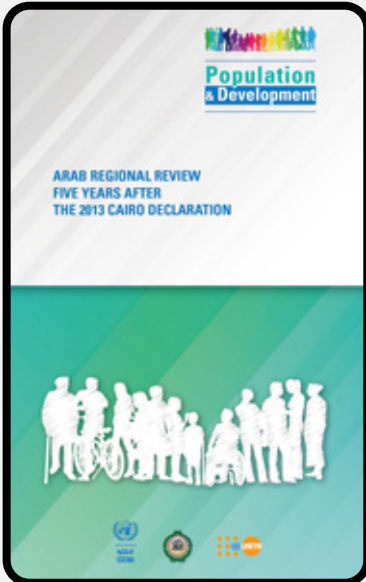


المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة
لعام 2013

E/ESCWA/SDD/2019/INF.1

www.unescwa.org/ar/publications/القاهرة-إعلان-العربي-المؤتمر-الإقليمي

تُبرز الوثيقة الاتجاهات الديمغرافية الرئيسية في المنطقة العربية، وصلتها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعتمد في عام 1994. وهي تسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وعلى التقدم المحرز في التخفيف من حدة الفقر، وتمكين النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وفي قضايا الصحة الجنسية والإنجابية، والتنقل والاستدامة البيئية، وتوفير البيئات التمكينية. وفي الختام، تتناول الوثيقة الآفاق المستقبلية، وتعرض بإيجاز الرسائل الرئيسية المستمدة من الاستعراض الإقليمي العربي.



الطاقة الحيوية والتنمية المستدامة في الريف العربي

E/ESCWA/SDPD/2019/TP.1

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/bioenergy-sustainable-development-arab-rural-area-arabic_1.pdf

تركز هذه الورقة على حالة الطاقة الحيوية في المنطقة العربية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، والموقف العربي الراض لاستخدام المحاصيل الزراعية في هذه البلدان لإنتاج الوقود الحيوي لقطاع النقل. كما تعرض الورقة أهداف بعض الدول العربية في مجال الطاقة الحيوية والوضع الحالي لاستخدامها في توليد الكهرباء، وتقدم دراسات حالة من المنطقة العربية. وتبين الورقة كذلك أهمية تهيئة بيئة تمكينية لاجتذاب الاستثمارات وتعزيز الدعم الوطني والتعاون الإقليمي والعالمي.



نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية، العدد العاشر

E/ESCWA/SD/2019/2

<https://www.unescwa.org/publications/industrial-statistics-bulletin-arab-countries-issue-10>

تقع هذه النشرة في جزأين. يتضمن الجزء الأول جداول موجزة عن الاتجاهات الصناعية العامة، بما في ذلك مستويات الناتج المعبر عنها بأنها القيمة المضافة للفرد بالأسعار الثابتة؛ وإنتاجية العمل المعبر عنها كحصة القيمة المضافة للموظف الواحد بالأسعار الثابتة؛ وحجم مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار المنتجين؛ ومتوسط أجور الموظفين في الدول العربية. ويتضمن الجزء الثاني من النشرة جداول الإحصاءات الصناعية لكل بلد عربي، فيعرض البيانات المتاحة عن عدد المنشآت؛ وعدد الموظفين؛ وأجورهم ورواتبهم؛ والإنتاجية؛ والقيمة المضافة؛ والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي.



بناء مؤسسات منيعة في المنطقة العربية: الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في زمن التحديات

E/ESCWA/ECW/2019/4

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/cultivating-resilient-institutions-national-women-machineries-arabic.pdf>

تبحث الدراسة في سبل تعزيز منعة الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في المنطقة العربية لتتمكن من مواصلة عملها وإنجاز مهامها أثناء الصراع، والاحتلال، والتحول السياسي النظامية. كما تحدد مجموعة من خصائص المنعة، وهي الوعي والتنوع والتكامل والتنظيم الذاتي والتكيف، وتعتمدها كإطار لدراسة حالة الآليات الوطنية للمرأة في أربعة بلدان عربية، هي: الأردن، الذي يستضيف عدداً كبيراً جداً من اللاجئين؛ ودولة فلسطين، التي تعاني من الاحتلال؛ وتونس، التي مرت بمرحلة انتقالية سياسية؛ واليمن، الذي لا يزال مسرحاً للصراع. وبذلك، تقدم الدراسة أمثلة على الممارسات الجيدة أو الفريدة من نوعها التي يمكن للبلدان العربية الأخرى الاسترشاد بها.





الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية

E/ESCWA/SDPD/2019/1

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-vulnerability-arab-region-arabic.pdf>

ترمي هذه الدراسة إلى تحديد مصادر الهشاشة في قطاع الطاقة في المنطقة العربية، التي تقف عائقاً أمام ضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على خدمات الطاقة الميسورة الكلفة، والحديثة، والموثوقة. وتتضمن الدراسة تقييماً للاستراتيجيات اللازمة للتصدي بفعالية للهشاشة في مجال الطاقة، وتقديم مقترحات بشأن سُبل إشراك مختلف الجهات المعنية في معالجتها. وتسترشد هذه الدراسة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ غير أنها لا تكتفي بالبحث في سُبل تحقيق أهدافها، بل تبحث أيضاً في سُبل تعميم مراعاة مفهوم الإدارة المستدامة للطاقة في المنطقة العربية على المدى البعيد، لما بعد عام 2030.

♦ ♦ ♦

نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد 27

E/ESCWA/SD/2019/3

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/external-trade-bulletin-arab-region-issue27.pdf>

تقدم هذه النشرة بيانات ومؤشرات إحصائية عن التجارة الخارجية والبيئية بالسلع في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وترد البيانات في سلاسل زمنية ممتدة حتى عام 2017، وهي مستمدة من مصادر وطنية بشكل رئيسي ومستكملة بمصادر ثانوية حسب الاقتضاء. وتهدف النشرة إلى مساعدة واضعي السياسات والمحللين والباحثين وغيرهم من المستخدمين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.



♦ ♦ ♦



العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون: تحليل إقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في منطقة الدول العربية

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/gender-justice-law-assessment-arab-states-arabic.pdf>

أعدت الإسكوا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دراسة عن العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية. وتقدم الدراسة تقييماً أساسياً للقوانين والسياسات التي تؤثر على تحقيق المساواة بين الجنسين وعلى حماية المرأة من العنف. وهي تتضمن 18 تقريراً فُطرياً تتناول حالات النجاح التي تم فيها اعتماد أحكام قانونية فعّالة، كما تحدّد الثغرات التي يتعين على البلدان معالجتها للوفاء بواجباتها والتزاماتها الدولية.

تأثير الثورة الصناعية الرابعة على التنمية في المنطقة العربية

E/ESCWA/TDD/2019/3

www.unescwa.org/ar/publications/-التأثير-الثورة-الصناعية-
الرابعة-التنمية-الدول-العربية

تتناول هذه الدراسة الثورة الصناعية الرابعة في سياق المنطقة العربية. لأكثر من عقدين، اعتبرت الإسكوا أنَّ التكنولوجيات الحيوية والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى بالغة الأهمية بالنسبة للتصنيع ومستقبل الصناعة التحويلية في البلدان العربية. لكن منذ عام 2016، ومع تسارع التطور التكنولوجي نتيجةً لانتشار تقنيات الاتصالات السريعة والميسورة الكلفة، والحوسبة الفعالة، وخدمات المعلومات السحابية الضخمة والقدرة الهائلة على تخزينها، اعتمدت منظومة الأمم المتحدة التكنولوجيات الرائدة والرقمية، بما فيها التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، كعوامل تمكينية فعالة لتسريع التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة.



♦ ♦ ♦

الابتكار وريادة الأعمال: الفرص والتحديات للشباب والنساء

E/ESCWA/TDD/2019/TP.2

http://www.unescwa.org/ar/publications/-الابتكار-وريادة-الأعمال-الفرص-
التحديات-شباب-نساء

تعتبر ريادة الأعمال، بشكل عام، أحد الحلول الممكنة للبطالة لدى الشباب والنساء في المنطقة العربية. وتناقش هذه الدراسة الفرص المتاحة للشباب والنساء والتحديات الماثلة أمامهم في سعيهم لإيجاد فرص عمل في نطاق الابتكار وريادة الأعمال في المنطقة العربية.



♦ ♦ ♦

دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

E/ESCWA/SDPD/2019/Manual.1

www.unescwa.org/ar/publications/-دليل-رصد-الأمن-الغذائي-المنطقة-العربية

يوفر الدليل إطاراً يأخذ الخصوصيات الإقليمية والنهج المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الاعتبار. وهو يسلط الضوء على مواطن القوة والضعف والأولويات الوطنية للتدخل في إطار الركائز الأربع للأمن الغذائي (توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، واستقرار إمداداته).



التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية

E/ESCWA/SDPD/2019/2

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/moving-towards-achieving-water-security-arab-region-arabic.pdf>

يقدم هذا التقرير إطاراً مفاهيمياً لتحقيق الأمن المائي في المنطقة العربية. وهو ينظر في الظروف التُظمية الإقليمية للإجهاد المائي ونُدرة المياه، والمياه المشتركة، وتغيُّر المناخ، التي تحول جميعها دون تحقيق الأمن المائي. ويجري هذا البحث من منظور التنمية المستدامة، حيث إنّ المياه أساسية للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي. ويتّبع التقرير نهجاً قائماً على حقوق الإنسان لدراسة آثار حالة الأمن المائي على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي ومستوى الأسرة، بحيث يكون تحقيق الأمن المائي في المنطقة العربية من ركائز الجهود الرامية إلى ضمان عدم إهمال أحد.

♦ ♦ ♦

دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية، النشرة السابعة والثلاثون

E/ESCWA/SD/2019/1

<https://www.unescwa.org/publications/national-accounts-studies-arab-region-37>

يتضمن العدد السابع والثلاثون من دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية تقديرات الإسكوا والبيانات المتاحة حول الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للدول الأعضاء في الإسكوا؛ والحسابات القومية الموحدة لكلّ منها خلال الفترة 2013-2017؛ وتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018. وقد جُمعت البيانات من مصادر إحصائية وطنية ومن ردود الدول الأعضاء على استبيانات الإسكوا. وهذه المطبوعة موجهة إلى خبراء الاقتصاد والباحثين الاجتماعيين وواضعي السياسات.

♦ ♦ ♦

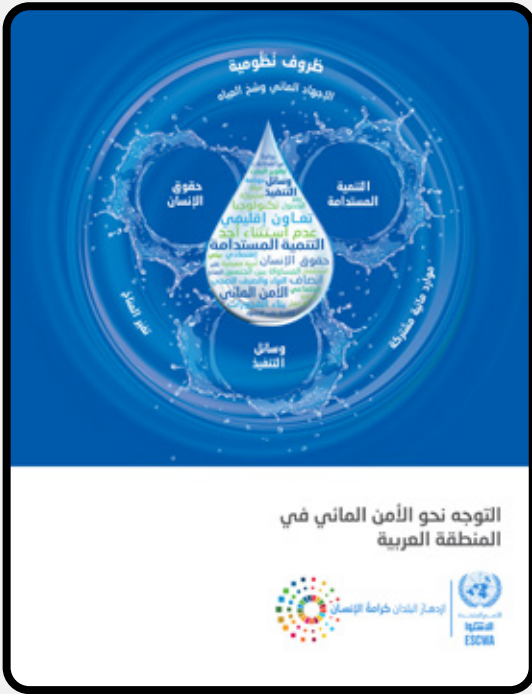


إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية

E/ESCWA/EDID/2019/2

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/rethinking-inequality-arab-countries-arabic.pdf>

يملاً التقرير الفجوات في المعرفة حول اللامساواة في المنطقة العربية، باستخدام نهج متعدد الأبعاد يركز على الأبعاد غير المتعلقة بالدخل، وهي الصحة والتعليم وظروف المعيشة. ومن الدوافع الرئيسية لإعداد هذا التقرير توافر بيانات منسقة عن الأسر المعيشية بعد صدور التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2017. وهو يوفر فرصة فريدة لدراسة اتجاهات اللامساواة في النتائج والفرص بين فئات اجتماعية واقتصادية ومكانية وديمغرافية مختارة (بين الأغنياء والفقراء، والرجال والنساء، والمناطق الريفية والمناطق الحضرية، والمتعلمين وغير المتعلمين، إلخ).



تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية

E/ESCWA/SDD/2019/3

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/situation-report-international-migration-2019-arabic_1.pdf

يبيّن التقرير الاتجاهات والأنماط الرئيسية للهجرة الدولية في المنطقة العربية في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019. وهو يقدم ملخصاً للتطورات الهامة في إدارة الهجرة في البلدان العربية خلال العامين الماضيين، ويتعمق في الآثار المتعلقة بالسياسات والمترتبة على الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية.

♦ ♦ ♦



تقرير التنمية الاجتماعية الثالث

عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية

E/ESCWA/SDD/2019/4

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/leaving-no-one-behind-integrating-marginalized-groups-arabic.pdf>



هذا التقرير، وهو الثالث في سلسلة تقارير التنمية الاجتماعية، يتناول الإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفئات اجتماعية مهمشة، مختارة من خلال التركيز على ثلاث دراسات فردية: الأولى تتعلق بالظروف المعيشية لسكان المقابر في مصر والتمييز ضدّهم؛ والثانية تحلل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الريفية الغربية من تونس؛ والثالثة تتناول وضع السكان المقيمين في منطقة التبانة في شمال لبنان. ويبحث التقرير في مختلف جوانب الإقصاء في كل من دراسات الحالة الثلاث، فضلاً عن العوامل المحددة له، والسياسات والمبادرات المحلية المنفذة لمكافحته. ويقدم التقرير توصيات بشأن السياسات لكل حالة، ويخلص إلى مجموعة من الرسائل العامة التي تؤكد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل وكلي في وضع السياسات الاجتماعية، وذلك من أجل مكافحة إقصاء الأفراد والفئات السكانية المهمشة.

♦ ♦ ♦

إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية: أداة لدعم الميزنة وإصلاح السياسة المالية

E/ESCWA/EC.6/2019/8/Rev.1

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social_expenditure_monitor_for_arab_states_ar.pdf

تقترح هذه الورقة إطاراً مبتكراً، هو مرصد الإنفاق الاجتماعي، لتوفير مقياس شامل للإنفاق الاجتماعي العام في سبعة مجالات، هي التعليم؛ والصحة والتغذية؛ والإسكان والمرافق المجتمعية؛ والتدخلات في سوق العمل وبرامج إيجاد فرص عمل؛ والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي؛ والفن والثقافة والرياضة؛ وحماية البيئة. وتبيّن هذه الورقة الروابط بين المؤشرات والمستفيدين الرئيسيين من أفراد وأسر ومجتمعات. ويّسم الإطار بالمرونة وإمكانية تنقيحه بحيث يتناسب مع الخصوصيات الوطنية. والدول الأعضاء مدعوة إلى إنشاء المرصد في سياقاتها الوطنية، كأداة لتحسين تخصيص الميزانيات من أجل حفز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية 2019

E/ESCWA/SDD/2019/1

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-protection-reforms-arab-countries-2019-arabic.pdf>



تؤثر نُظُم الحماية الاجتماعية، بتصميمها ومستوى التغطية الذي توفره، على التماسك الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وهيكلية سوق العمل، والجهود الرامية إلى مكافحة الفقر وتخفيف حدته، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في كل المجتمعات. وفي السنوات الأخيرة، شهد الطلب على توسيع نطاق ضمانات الحماية الاجتماعية وإعادة توزيع الموارد على نحو منصف ازدياداً كبيراً في المنطقة العربية. ويناقش هذا التقرير الإصلاحات الحديثة والحالية لنُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية. وهو يبحث في الخيارات المعتمدة على مستوى السياسات، كما يبحث في آثارها الفورية والطويلة الأجل، وفي الخيارات المتاحة، والمفاضلات التي تقوم بها هذه البلدان أثناء تنفيذ الإصلاحات، وما يرافق ذلك من تحديات.



مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2019

E/ESCWA/EDID/2019/1

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/survey-economic-social-development-arab-region-2018-2019-arabic.pdf>



وفقاً لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018-2019، شهدت المنطقة انتعاشاً اقتصادياً بمعدل نمو بلغ 2.3 في المائة في عام 2018، في زيادة عن معدل 1.7 في المائة المسجل في العام السابق. وكان هذا التعافي مدفوعاً بنمو قطاع الهيدروكربون في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم في النمو بمعدل متواضع قدره 2.6 في المائة في عام 2019، وأن يرتفع إلى 3.4 في المائة في عام 2020. وعلى الرغم من هذه التوقعات الإيجابية، لا تزال آفاق النمو في المنطقة العربية مشوبةً بأوجه عدم يقين جغرافي-سياسي تزداد تفاقماً بسبب عدد من الخلافات الدبلوماسية والنزاعات المسلحة بين بلدان المنطقة.



نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2018: آفاق عالمية وتوجهات إقليمية

E/ESCWA/TDD/2019/1

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/technology-development-bulletin-2018-arabic_0.pdf



تعرض هذه النشرة الاتجاهات العالمية الرئيسية في مجال التكنولوجيا، وتأثيرها على العمل والتحول الحكوميين وعلى حياد الإنترنت. وهي تتناول تأثير هذه الاتجاهات في سياق المنطقة العربية، والسياسات التي يمكن تطويرها لتعزيز الاستفادة من منافع التكنولوجيا والحد من آثارها السلبية. وتتضمن النشرة فضلاً عن العديد من التكنولوجيات المتقدمة التي لها تأثير مباشر على الاقتصاد الرقمي، مثل إنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتقنيات الكتل المتسلسلة (blockchain)، وفصلاً عن الصلة بين التكنولوجيا والتشغيل.

رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية

E/ESCWA/SDPD/2019/4

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/tracking-food-security-arab-region-arabic.pdf>

تقدم هذه المطبوعة معلومات عن تطبيق إطار رصد الأمن الغذائي الذي وضعته الإسكوا بالتعاون مع الدول الأعضاء، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وخبراء المنطقة. ويعكس الإطار الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد والتفاعلي للأمن الغذائي، فيبين نتائجه من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية ويحدد مسبباته من خلال 21 مؤشراً موزعة على أبعاد الأمن الغذائي الأربعة، وهي توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، واستقرار إمداداته.



♦ ♦ ♦

تتبع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة: تقرير بشأن التقدم المحرز في مجال الطاقة في المنطقة العربية

E/ESCWA/SDPD/2019/3

www.unescwa.org/ar/publications/ التقرير-الإقليمي-العربي-
مجال-التقدم-الطاقة

إن تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية هو أحد أكبر التحديات التي تواجهها جميع البلدان العربية؛ فهو يتطلب تكثيف الجهود على مسار الطاقة المتجددة، وفصل مسار النمو عن استهلاك الطاقة. ويجب تحقيق ذلك من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وإنتاجيتها، مع التصدي للشواغل المتعلقة بالمناخ، وضمان أن تترك الأجيال المقبلة كوكباً سليماً.



♦ ♦ ♦

المرأة في القضاء في الدول العربية: إزالة العقبات وزيادة المشاركة

E/ESCWA/ECW/2019/2

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-judiciary-arab-states-arabic.pdf>

حق المرأة في المشاركة الكاملة والمتساوية في جميع نواحي الحياة العامة، بما في ذلك السلك القضائي، هو حق أساسي من حقوق الإنسان. وتتوفر مجموعة وافرة من الأدلة على أن وجود المرأة في السلطة القضائية يساهم في قيام مؤسسات قضائية قوية ومستقلة تسهل الاستعانة بها وتراعي اعتبارات المساواة بين المرأة والرجل، ويساهم أيضاً في تحقيق العدل بين الجنسين في المجتمع ككل. وفي الأعوام الأخيرة، اتخذت الدول العربية، بعضها للمرة الأولى، تدابير لتعيين عدد متزايد من القاضيات والمدعيات العامات. لكن، بالرغم من هذه الجهود، لا يزال تمثيل المرأة ضعيفاً جداً في المؤسسات القضائية في المنطقة العربية، ومتفاوتاً إلى حد بعيد بين البلدان العربية وداخل البلد الواحد فيها.



النهاية

